



أثر كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة- دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/نعمة حرب مشابط

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجارة - جامعة دمهور

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة، واختبار أثر كفاءة حوكمة الشركات على هذه العلاقة.

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية عن الفترة من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٩م، وذلك لاختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة في ظل كفاءة حوكمة الشركات كمتغير معدل Moderator variable. مع ضبط العلاقة بينهما من خلال مجموعة من متغيرات الرقابة الأساسية وهي؛ حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول كمقياس للربحية، بالإضافة إلى حجم مكتب المراجعة والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة كمتغيرات رقابة إضافية.

وتوصلت الباحثة إلى انخفاض درجة القدرة الإدارية لدى أغلبية الشركات المسجلة بالبورصة المصرية حيث بلغت في المتوسط ٩% تقريبا، كما توصلت إلى صعوبة تفسير سلوك أتعب المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية مما يحد من إمكانية تحديد محدداتها.

كما توصلت إلى دليل بشأن العلاقة العكسية بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ولكنه غير معنوي. وتم تعزيز هذه النتيجة من خلال إجراء التحليل الإضافي، كما تم اختبار مدى متانة أو حساسية النموذج المستخدم في اختبار تلك العلاقة من خلال تحليل الحساسية.

كما توصلت أيضا إلى أن كفاءة حوكمة الشركات تؤثر على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة، حيث تغيرت المؤشرات الإحصائية بإدخال درجة كفاءة حوكمة الشركات كمتغير معدل يقيس درجة الالتزام الحوكمي للشركات. وذلك التأثير غير معنوي بسبب انخفاض درجة كفاءة حوكمة الشركات لدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغت في المتوسط ٣٩,٨% في أغلبية هذه الشركات.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بأن درجة القدرة الإدارية للشركات محل المراجعة ينبغي أخذها في الاعتبار عند تسعير خدمة المراجعة واعتبارها أحد محددات أتعب المراجعة في مصر.

الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية؛ أتعب المراجعة؛ كفاءة حوكمة الشركات.

The Impact of Corporate Governance Efficiency on the Relationship between Managerial Ability and Audit Fees Evidence from Listed Companies in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aimed to study and test the relationship between the managerial ability score and audit fees, and to test the effect of corporate governance efficiency on this relationship.

To achieve this goal, an empirical study was conducted on non-financial companies that listed in the Egyptian Stock Exchange for the period from 2014 to 2019, to test the relationship between managerial ability score and audit fees, in light of the efficiency of corporate governance as a moderating variable, with controlling variables which are the size of the company, the degree of financial leverage, the rate of return on assets. In addition to the audit firm size and the industrial sector as additional control variables.

The researcher found that the managerial ability score in the majority of listed companies in the Egyptian Stock Exchange had low score, reaching an average of approximately 9%. She also found the difficulty of explaining the behavior of audit fees in the Egyptian audit firms. This makes it difficult to determine their determinants.

The researcher also found an evidence about the inverse relationship between managerial ability score and audit fees in listed companies in the Egyptian Stock Exchange but not significant. This result was enhanced by conducting additional and sensitivity analysis.

It was also found that the efficiency of corporate governance affected on the relationship between the managerial ability and audit fees. Because the statistical indicators changed by introducing the efficiency of corporate governance as a moderating variable that measures the degree of corporate governance compliance, but this effect was not significant, because the level of corporate governance efficiency in companies listed in Egypt exchange is weak, which reached an average of about 39.8%.

Based on the results obtained, the researcher recommends that the managerial ability score should be taken into consideration when pricing the audit service and considered one of the determinants of audit fees in Egypt.

Key words: managerial ability; Audit fees; corporate governance efficiency

١ - مقدمة البحث

يقوم المديرون على اختلاف مستوياتهم في الشركات المختلفة باتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والتنظيمية وغيرها من القرارات الملائمة للمواقف المختلفة، والتي تنعكس على أداء وقيمة تلك الشركات (Abernathy, et al., 2018). وتختلف جودة هذه القرارات باختلاف القدرة الإدارية لدى المديرين. لذلك حظى موضوع القدرة الإدارية بالاهتمام الأكاديمي المتزايد في الآونة الأخيرة من منظور المحاسبة والمراجعة والاقتصاد والتمويل (Baik et al., 2018). وأصبح سؤالاً بحثياً مثيراً للجدل في الوقت الحاضر (Demerjian et al., 2012). وذلك لأن للقدرة الإدارية دوراً بارزاً في تحسين عملية اتخاذ القرارات المختلفة في الشركات، والاستخدام الأمثل للموارد، وجذب الاستثمارات والدخول السريع لأسواق المال. كما أن المديرين الأكثر قدرة يتسمون بالفهم العميق للبيئة الاقتصادية للشركة والقدرة على التطبيق السليم للمعايير المحاسبية مما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية (Gul et al., 2018). وقد يؤثر ذلك بالإيجاب على عمل مراقب حسابات الشركة من حيث تخفيض خطر التكليف Risk engagement والذي ينعكس بدوره على الوقت والجهد والتكلفة المطلوبة لعملية المراجعة، مما قد يؤثر على أتعاب المراجعة التي يتقاضاها مراقب الحسابات نظير قيامه بعملية مراجعة القوائم المالية التاريخية السنوية الكاملة (Krishnan and Wang, 2015).

وتعد أتعاب المراجعة من الموضوعات التي حظيت بالاهتمام الأكاديمي الكبير خاصة من حيث العوامل المحددة لها. وبالرغم من الإهتمام الكبير بموضوع الأتعاب إلا أنه لا يوجد معايير واضحة ومحددة لتحديد قيمة الأتعاب لكل عملية مراجعة، وذلك بسبب التركيبة المعقدة التي يتسم بها سوق المراجعة. ونتج عن ذلك جدل علمي بشأن كيفية تحديد أتعاب المراجعة ومدى تأثيرها بالعوامل المختلفة. وتعد القدرة الإدارية للفريق الإداري الذي يقود الشركة محل المراجعة من العوامل الهامة في الوقت الحاضر والمثيرة للجدل والتي قد تؤثر على أتعاب المراجعة.

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة تتأثر بالعديد من العوامل والتي قد ترجع إلى خصائص الشركة محل المراجعة مثل حجمها، درجة الرفع المالي لديها ومدى تعثرها المالي، بالإضافة إلى أداء الشركة المالي والتشغيلي. ويضاف على خصائص الشركة عامل اعتبرته دراسة (Mirta, et al., 2019) من أهم العوامل التي قد تؤثر على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة وهو كفاءة حوكمة الشركات. وتعددت طرق قياس التزام الشركات بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات. وبالنظر لوضع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فمن الأفضل استخدام مقياس

للاللتزام الحوكمي يربط بين عوامل الالتزام بالحوكمة كمدخلات وانعكاسها على أداء الشركة كمخرجات. ويتحقق ذلك عند استخدام درجة كفاءة حوكمة الشركات في قياس الالتزام الحوكمي قياسا على دراسة (Meah (2019). وبذلك يتم استخدام هذا المقياس في معرفة مدى تأثير العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة بدرجة التزام الشركة الحوكمي.

٢ - مشكلة البحث

على الرغم من أن معظم الدراسات السابقة (Krishnan and wang, 2015; Li and Luo, 2017; Salehi, et al., 2020) أوضحت أن أتعب المراجعة تنخفض مع زيادة درجة القدرة الإدارية، إلا أن دراسة (Gul et al., (2018) اختلفت نتائجها عن نتائج هذه الدراسات، وتوصلت إلى أن أتعب المراجعة تزداد مع زيادة درجة القدرة الإدارية. ويعد تحديد العلاقة بين أتعب المراجعة ودرجة القدرة الإدارية من المشكلات الصعبة بسبب تأثير أتعب المراجعة ودرجة القدرة الإدارية بالعديد من المتغيرات. وبالرغم من تعدد تلك المتغيرات إلا أنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين. الأولى؛ عوامل ترجع إلى الشركة محل المراجعة ومنها الخصائص التشغيلية للشركة ومدى التزامها حوكميا. أما الثانية؛ فهي عوامل ترجع لمكتب المراجعة الذي يقوم بالمراجعة السنوية للشركة.

وبالنظر لمشكلة البحث من منظور محلي يتضح أن بحث العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة يعد من المشكلات الصعبة في مصر. وقد يرجع ذلك لندرة المعلومات المتوفرة عن الشركات والتي تحتاجها الباحثة لتمكين من قياس درجة القدرة الإدارية. بالإضافة إلى الطبيعة المعقدة نوعا ما لسوق المراجعة في مصر والتي يصعب من خلالها معرفة إتجاه وكيفية تسعير الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة في مصر، وبالتالي صعوبة تحديد العوامل المؤثرة في أتعب المراجعة.

ويمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية: ما القدرة الإدارية وأهميتها للشركات وكيف يمكن قياسها؟ ما محددات أتعب المراجعة والعوامل المؤثرة في تسعير المراجعة بشكل عام وفي مصر بشكل خاص؟ هل توجد علاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة؟ وإذا وجدت فما شكل وإتجاه هذه العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وهل تتأثر العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة بكفاءة حوكمة الشركات؟

٣- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث العلمية من أهمية القدرة الإدارية للشركات والتي تنعكس إيجاباً على جودة القرارات التي تُتخذ من قبل مديري الشركات ومن ثم على أداء الشركة التشغيلي والمالي. كما يستمد البحث أهميته الأكاديمية من أنه يعد إستكمالاً للبحوث المتواترة عن أتعاب المراجعة والذي لا زال الجدل بشأنها قائماً عالمياً ومحلياً، خاصة بشأن العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة.

وتأسيساً على ما سبق تتبلور دوافع الباحثة للقيام بهذا البحث في الوقوف على واقع القدرة الإدارية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك محددات أتعاب المراجعة في هذه الشركات. ثم اختبار وتفسير العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة في هذه الشركات، ومدى تأثير هذه العلاقة بدرجة كفاءة حوكمة الشركات.

كما أن ندرة البحوث العربية، وخاصة المصرية - في حدود علم الباحثة- التي تناولت العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة تمثل أحد أهم دوافع البحث أيضاً، وذلك على الرغم من الاهتمام المتنامي عالمياً بهذا الموضوع من منظور المحاسبة والمراجعة. لذا يمكن إضافة مرجع للمكتبة العربية والمصرية يتناول مدى تأثير أتعاب المراجعة بالقدرة الإدارية، ومن ثم مدى امكانية أخذ مكاتب المراجعة في الاعتبار هذه القدرة عند تسعير خدمة المراجعة.

٤- هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة. بالإضافة إلى اختبار مدى تأثير هذه العلاقة بدرجة كفاءة حوكمة الشركات لدى عميل المراجعة، وذلك في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩.

٥- حدود البحث

يقصر البحث على دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة ومدى تأثير هذه العلاقة بدرجة كفاءة حوكمة الشركات، وذلك في ضوء مجموعة من متغيرات الرقابة، والتي تتمثل في حجم الشركة محل المراجعة، ودرجة الرفع المالي بها، ومعدل العائد على الأصول، والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة وأخيراً حجم مكتب المراجعة. وبذلك يخرج عن نطاق البحث

المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة مثل هيكل وطبيعة الملكية، وملموسية الأصول. كما تقتصر عينة البحث على الشركات (غير المالية) المسجلة بالبورصة المصرية، ويخرج عنها المؤسسات المالية والشركات غير المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية. وأخيرًا فإن القدرة على تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار العينة.

٦ - خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهميته ودوافعه ومن منظور هدفه وحدوده فإن البحث سوف يستكمل على النحو التالي:

٦-١ القدرة الإدارية من منظور مهني.

٦-٢ تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث.

٦-٣ تحليل دور كفاءة حوكمة الشركات كمحدد للعلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

٦-٤ الدراسة التطبيقية.

٦-٥ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦-١ القدرة الإدارية من منظور مهني

تعدد القرارات الإدارية فقد تكون قرارات استثمارية، أو تمويلية، أو تشغيلية، أو قرارات ترتبط بالممارسات التنظيمية للشركة (Abernathy et al., 2018). وبسبب ارتباط تلك القرارات بكافة الأنشطة التي تتم داخل الشركة فإن المديرين قد يمثلون مصادر لخلق القيمة في الشركة، من خلال التأثير على إنتاجية الموارد في الشركات (Holcomb et al., 2009). ويختلف هذا الدور باختلاف قدراتهم، فإذا كان المديرين يملكون التعليم والخبرة والمهارة الكافية فبذلك يتوفر لديهم القدرة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات التي تنعكس إيجاباً على كل مقدرات الشركة سواء الداخلية أو مع الأطراف الخارجية.

وتوضح دراسة (Krishnan and Wang (2015 أنه يمكن النظر لدور الإدارة في مخرجات الشركة من وجهتان: الأولى؛ وجهة نظر ضيقة وفيها يتم النظر إلى الإدارة على أنها أحد العوامل من العوامل العديدة الداخلية والخارجية التي تؤثر على الشركة. أما الوجهة الأخرى؛ فيُنظر للإدارة نظرة واسعة حيث يُنظر لمخرجات الشركة على أنها نتاج العديد من الخيارات الاستراتيجية ومستويات الأداء التي تتحقق بسبب الإدارة.

وبذلك فإن القرارات الإدارية لا تتأثر برغبة الإدارة في تعظيم قيمة الشركة فحسب بل تتأثر أيضا بالقدرة الإدارية للمديرين. ومن هذا المنطلق يظهر مفهوم القدرة الإدارية والذي سيتم تناوله من حيث تعريفه وأهميته وكيفية قياسه كليا وذلك كله من منظور مهني كما يلي:

٦-١-١ تعريف القدرة الإدارية

اختلفت الدراسات الأكاديمية على إيجاد تعريف واضح ومحدد للقدرة الإدارية. وقد يرجع ذلك إلى علاقة القدرة الإدارية بأداء الشركة والذي بدوره يتأثر بالعديد من العوامل التي ترجع لخصائص الشركة ذاتها أو لصفات وسمات الإدارة. ولقد اتفقت دراسة (Krishnan and Wang (2015 مع دراسة (Li and Luo(2017 على تعريف موجز ومبسط للقدرة الإدارية حيث أوضح أن القدرة الإدارية هي قدرة الفريق الإداري للشركة على تحويل موارد الشركة إلى إيرادات مع تعظيم هذه الإيرادات بالمقارنة بالشركات الأخرى المماثلة.

كما عرفت دراسة (Salehi et al., (2020 القدرة الإدارية بأنها قيام الإدارة بالاستخدام الأمثل للموارد، فعند مستوى محدد من الموارد يمكن الحصول على أقصى عائد، أو استخدام موارد أقل للحصول على عائد محدد.

وبالرغم من بساطة التعريفات السابقة إلا أنها ركزت على الدور الأساسي للإدارة في الشركات، وهو تعظيم قيمة الشركة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد. وبالرغم من أهمية هذه التعريفات إلا أنها لم توضح كيفية الوصول للقدرة الإدارية التي تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد.

وقدمت دراسة (Holcomb et al., (2009 تعريفا للقدرة الإدارية من خلال التركيز على خصائص الفريق الإداري للشركة. وأوضحت أن الفريق الإداري الذي يمتلك المعرفة والخبرة والمهارة التي تمكن من اتخاذ القرارات المختلفة التي تؤدي إلى خلق القيمة للشركة فإن هذا الفريق لديه قدرة إدارية مرتفعة. ولقد اهتمت هذه الدراسة بشكل كبير بالخبرة. وأوضحت أن الخبرة تمثل نتاج المعرفة والمهارة، وفرقت بين نوعين من الخبرة؛ النوع الأول خبرة المجال Domain expert والذي يشير إلى فهم المديرين لكل من الصناعة التي تنتمي إليها الشركة واستراتيجياتها ومنتجاتها وأسواقها ومهامها والبيئة المحيطة بها. ويكتسب الفريق الإداري لهذه الخبرة من خلال التعليم الرسمي أو التعليم الذاتي بممارسة العمل، والذي يتراكمه بتحقيق المعرفة اللازمة التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الملائمة للأحداث المختلفة. وعندما يكتسب المديرون تلك الخبرة فإنهم يطورون أدائهم وتصبح عملياتهم وقراراتهم أكثر موائمة مع استراتيجيات الشركة. بحيث يتمكنون من متابعة الفرص

المتاحة للشركة واغتنامها وتجنب التهديدات التي تحيط بها. أما المهارات للفريق الإداري فإنها تختلف من مجال لآخر ومن صناعة لأخرى وتكون الشركة قادرة على المنافسة مع زيادة مهارة فريقها الإداري.

أما النوع الثاني للخبرة الذي أشارت إليه دراسة (Holcomb et al., 2009) هو خبرة الموارد Resources expert وتتحقق من خلال القدرة على إدارة الموارد بالاختيار والاستغلال الأمثل للموارد.

ومما لا شك فيه أن أي مدير يحاول الاستغلال الأمثل للموارد، ولكن الموارد محدودة. وهنا تتجلى أهمية القدرة الإدارية في تخصيص وتشغيل الموارد والأفراد لإنتاج السلع والخدمات دون التقليل من فعاليتها، وهذا يؤدي في النهاية إلى خلق القيمة للشركة (Holcomb et al., 2009).

كما عرفت دراسة إبراهيم (٢٠١٧) القدرة الإدارية تعريفاً قريباً من التعريفات السابقة، فأوضحت أن القدرة الإدارية تعني الخبرات والمعارف اللازمة التي تمكن المديرين من إدارة موارد الشركة بكفاءة، وزيادة القدرة على تحديد التغيرات الطارئة على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية والسوقية التي تؤدي في النهاية إلى تحسين قدراتهم على قيادة الشركات التي تعمل في أكثر البيئات تعقيداً والمقدرة على خلق القيمة.

أما دراسة ملبجي (٢٠١٩) فتناولت تعريف القدرة الإدارية على أنها بعض الخصائص التي يتصف المديرين بها. مثل الموهبة والسمعة الطيبة والأسلوب الإداري والمعرفة والخبرة المهنية والمهارات الشخصية والميل للمخاطرة والمعتقدات الفردية التي تمكنهم من فهم البيئة الاقتصادية والاستخدام الفعال للموارد المتاحة واتخاذ أفضل القرارات خاصة في ظل الحالات المعقدة بالمقارنة بغيرهم من المديرين الأقل قدرة. مما يساهم في إحداث تأثير إيجابي على جودة التقرير المالي وتحقيق مزايا تنافسية مستمرة للشركة.

وبالنظر للتعريفات السابقة يتضح أنه تم تناولها من منظور السمات الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في الفريق الإداري والتي تمكنه من قيادة الشركة بنجاح مع الاهتمام بجانب الخبرة. وذلك لأن الخبرة تتطور وتتمو مع مرور الزمن، خاصة مع تراكم المعرفة. والمديرون الذين يصقلون معارفهم ومهاراتهم بشكل مستمر يتمكنون من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية. مما ينعكس بالإيجاب على الأهمية الاستراتيجية للشركة.

ومما سبق يمكن للباحثة تعريف القدرة الإدارية من منظورين؛ المنظور الأول هو الخصائص الشخصية للفريق الإداري في الشركة والتي يمكن إجمالها في الخبرة حيث أنها نتاج المعرفة والمهارة والموهبة. أما المنظور الثاني فهو تأثير هذه الخصائص على الشركة. وبذلك يمكن تعريف القدرة الإدارية على أنها "الخبرة اللازم توافرها في الفريق الإداري للشركة والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب بحيث تؤدي هذه القرارات إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما يؤدي إلى خلق القيمة للشركة".

٦-١-٢ أهمية القدرة الإدارية محاسبيا ومهنيًا

بالنسبة لأهمية القدرة الإدارية للشركة فقد أوضحت دراسة (Gul et al., 2018) أن توفر القدرة الإدارية للفريق الإداري يؤثر إيجابًا على مخرجات الشركة، ويقلل من تعارض المصالح من منظور نظرية الوكالة. وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد في ظل الاختيارات المتاحة. ويتطلب أحيانًا الاستغلال الأمثل للموارد تقبل قدر من المخاطر، وأغلب المديرون الذين لديهم قدرة إدارية مرتفعة يتقبلون المخاطرة بالمقارنة بالمديرين الذين لديهم قدرة إدارية منخفضة (Yung and Chen, 2018).

وارتفاع القدرة الإدارية لدى الفريق الإداري يقلل خطر المعلومات من وجهة نظر مانحي الائتمان، مما يوفر بيئة صالحة للتعاقد مع المؤسسات المالية للحصول على التمويل اللازم للمشروعات (Petkevich and Prevost, 2018)، والذي ينعكس بدوره على أداء وقيمة الشركة. وبالرغم من أن فرص التمويل بالاقتران تكون متاحة لمعظم الشركات التي لديها فريق إداري ذات قدرة إدارية عالية إلا أن دراسة (Yung and Chen, 2018) أوضحت أن معظم المديرين الذين لديهم قدرة إدارية عالية لا يتوسعون في الاقتراض ويقللون من درجة الرفع المالي للشركة. كما أنهم يتجهون لتخفيض المصروفات الرأسمالية ويتوسعون في مصروفات البحث والتطوير، وذلك رغبة منهم لزيادة قيمة الشركة.

أما دراسة (Gan, 2019) فقد تناولت أهمية القدرة الإدارية للشركة من منظور الأنشطة الاستثمارية، وأوضحت أن القدرة الإدارية المرتفعة للفريق الإداري تؤثر إيجابًا على كفاءة الاستثمار من خلال اتخاذ قرارات الاستثمار في الوقت المناسب. وعندما يتم اتخاذ تلك القرارات بشكل صحيح وفي الوقت المناسب فإن ذلك ينعكس إيجابًا على كل من صافي الدخل والتدفقات النقدية للشركة

والقيمة الدفترية لحقوق الملكية وكل ذلك ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية لحقوق الملكية (Adut et al., 2019).

وبنظرة تحليلية لأهمية القدرة الإدارية بالنسبة للشركة يتضح أنها تمكن من اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة بشكل سليم مما يؤثر إيجاباً على أداء الشركة وعلى تحسين وتعظيم قيمة الشركة. وبذلك يمكن القول أن المديرين ذات القدرة الإدارية العالية يعملون دائماً لأجل صالح الشركة وأصحاب المصلحة. وأكدت على ذلك دراسة (Demerjian et al., 2020) فقد أوضحت أن الشركات التي لديها فريق إداري ذات قدرة إدارية مرتفعة ويلجأ إلى تمهيد الدخل فإن السبب في ذلك فقط تحسين الأداء التشغيلي للشركة في المستقبل الذي يصب في مصلحة المساهمين، وليس لتحقيق مصلحة شخصية أو الحصول على امتيازات خاصة بالإدارة.

وبالنسبة لأهمية القدرة الإدارية من منظور مهني فقد تناولت بعض الدراسات الأكاديمية الأهمية من منظور محاسبي فقط، وأخرى تناولتها من منظور محاسبي ومدى انعكاسها على المراجعة. وفي هذا السياق أوضحت دراسة (Demerjian et al., 2020) أن القدرة الإدارية المرتفعة للفريق الإداري تنعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال جودة الأرباح، مما يؤدي إلى دقة التقديرات والأحكام المحاسبية. وهذا يؤدي إلى انخفاض إعادة إصدار القوائم المالية للشركة. ولقد أيدت ذلك دراسة (Krishnan and Wang 2015) فأوضحت أن القدرة الإدارية تؤثر إيجاباً على القوائم المالية من حيث جودة سياسات الإفصاح عن المستحقات الاختيارية والتمويل خارج الميزانية والتحفيز المحاسبي والتجنب الضريبي. كما تؤثر بالإيجاب على دقة القياس المحاسبي من خلال التقييم الصحيح للتقديرات المحاسبية والمستحقات مما يؤدي إلى انخفاض إدارة الأرباح.

أما دراسة (Abernathy et al., 2018) فقد نظرت للقدرة الإدارية العالية على أنها زيادة في رأس المال البشري الذي يتمكن من السيطرة على كل أمور الشركة مما ينعكس إيجاباً على المعلومات المالية. بحيث يتم الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب بما يقلل عدم تماثل المعلومات إلى أدنى حد، ويقلل التأخير في الإعلان عن الأرباح وإصدار القوائم المالية. ودعمت تلك النتائج دراسة (Baik et al., 2018) وأوضحت أن القدرة الإدارية العالية للفريق الإداري بالشركة يُحسن من بيئة المعلومات في الشركة مما يُحسن جودة توقعات الشركة ورد فعل السوق تجاه هذه التوقعات. وتتضمن بيئة المعلومات كل من التقارير المالية، توقعات الإدارة، وجودة الأرباح.

وبتحليل أهمية القدرة الإدارية من منظور محاسبي يتضح أن القدرة الإدارية تؤثر إيجاباً على المعلومات التي تمثل مدخلات اتخاذ القرارات، والتي يكون الخطأ فيها ضاراً للشركة ولصانعي القرارات. لذلك يسعى صانعو القرارات إلى استخدام معلومات ذات جودة بحيث يؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة. ومعظم القرارات التي يتخذها المديرون يعتمدون فيها على معلومات مالية من النظام المحاسبي. لذلك تسعى الإدارة دائماً إلى تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تحسين القدرة الإدارية لدى الفريق الإداري (Salehi et al., 2020).

أما أهمية القدرة الإدارية وانعكاسها على المراجعة فتنبع من أن جودة المعلومات المحاسبية في الشركات التي لديها فريق إداري ذات قدرة إدارية عالية يؤثر على المراجعة من حيث انخفاض خطر التكلفة Engagement risk وبالتالي انخفاض خطر المراجعة Audit risk. وفي هذا السياق أوضحت دراسة (Krishnan and Wang (2015) أن ارتفاع القدرة الإدارية يقلل من خطر الأعمال Business risk للشركة، بسبب ارتباط القدرة الإدارية بالأداء الجيد للشركة وتجنب خطر الأداء الضعيف وخطر الفشل المالي للشركة، مما يقلل احتمال الإفلاس وعدم قدرة الشركة على الاستمرار. وبذلك ترتبط القدرة الإدارية المرتفعة بالأداء الجيد للشركة حالياً وفي المستقبل. وكل ذلك يؤثر على تخفيض خطر المراجعة مما يقلل الجهد اللازم لعملية المراجعة وبالتالي يقلل من أتعاب المراجعة. لذلك توصلت هذه الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة في الوقت الحاضر قد تنظر للقدرة الإدارية على أنها أحد عوامل اختيار العميل.

وتوصلت دراسة (Li and Luo (2017) لنفس النتيجة، ولكنها ربطت بين انخفاض خطر المراجعة ومن ثم انخفاض أتعاب المراجعة بانخفاض خطر التقاضي Litigation risk المحتمل لمكتب المراجعة، والذي في الغالب يحدث بسبب فشل المراجعة، والذي يستخدم كأحد النماذج السلوكية للتفاوض على أتعاب المراجعة.

وأيدت دراسة (Berglund et al., (2018) هذه النتيجة فتوصلت إلى أن القدرة الإدارية العالية للفريق الإداري تقلل من فشل المراجعة من منظور سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار. كما توصلت إلى أن كلما ارتفعت القدرة الإدارية للفريق الإداري للشركة محل المراجعة تقل الإشارة في تقرير المراجعة لهذه الشركة عن عدم قدرتها على الاستمرار.

وبذلك يتضح أن القدرة الإدارية المرتفعة تؤثر إيجاباً على بيئة إنتاج المعلومات للشركة بما فيها عمليات التقرير المالي، كما تؤثر إيجاباً على عملية المراجعة من حيث التعاون المثمر بين فريق

المراجعة وإدارة الشركة. وبذلك يحتاج فريق المراجعة لوقت أقل لفهم وتقييم السياسات المحاسبية الهامة والمعاملات غير العادية للشركة (Abernathy et al., 2018). وبذلك فإن القدرة الإدارية تؤثر بالإيجاب على أداء الشركة وقيمتها، كما تحسن من جودة المعلومات المالية الناتجة من النظام المحاسبي والتي بدورها تحسن من جودة عملية المراجعة.

٦-١-٣ قياس القدرة الإدارية

استخدمت الدراسات الأكاديمية طريقتين لقياس القدرة الإدارية فتتمثل الطريقة الأولى في استخدام مؤشرات أو مقاييس بديلة Proxies للقدرة الإدارية، أما الثانية فهي القياس الكمي للقدرة الإدارية.

فبالنسبة للمقاييس البديلة المستخدمة لقياس القدرة الإدارية فقد أشارت الدراسات (Demerjian et al., 2013; Veltri et al., 2016; Baik et al., 2018; Yung and Chen, 2018) إلى العوامل التي يمكن استخدامها كمقياس بديل للقدرة الإدارية والتي يمكن أن نطلق عليها المقاييس غير الكمية للقدرة الإدارية. وبذلك إذا توافرت تلك العوامل بكثرة فيكون دليلاً على القدرة الإدارية العالية.

ومن أهم العوامل التي تستخدم كمقياس بديل هو؛ الإشارة إلى الفريق الإداري في وسائل الإعلام والذي ينطوي على عدد المقالات المكتوبة عن الفريق الإداري، أو عدد المقابلات التي يتم إجراؤها في وسائل الإعلام المختلفة مع الفريق الإداري خلال آخر خمس سنوات. ويرجع السبب في استخدام هذا المقياس هو أن الفريق الإداري الذي يتمتع بالقدرة الإدارية العالية في الغالب يتم الإشادة به في وسائل الإعلام خاصة القنوات والصحف التي تهتم بشأن المال والأعمال. ولكن يعاب على هذا المقياس أن المقالات والمقابلات مع المديرين قد تكون مدفوعة الأجر وليس بسبب إرتفاع قدرتهم الإدارية. كما أن وسائل الإعلام كما تنشر عن الإدارة ذات السمعة الطيبة إلا أنها وفي أحياناً كثيرة تتحدث عن الإدارة ذات السمعة السيئة (Baik et al., 2018). كما يمكن لوسائل الإعلام أن تتحدث عن الإدارة ليس بسبب إرتفاع قدرتها الإدارية ولكن للحديث عن الشركة ككل (Yung and Chen, 2018).

ويعد معدل العائد على الأصول المعدل حسب الصناعة من المقاييس البديلة الأخرى المستخدمة في قياس القدرة الإدارية. ويتم احتسابه لمدة ثلاث سنوات لكل مدير أو فريق إداري في الشركة. بالإضافة إلى استخدام ربحية السهم ومعدل العائد السوقي للسهم المعدل بالصناعة. وبالرغم من أن

هذه المقاييس تمثل مقاييس كمية إلا أنها قد لا ترجع فقط للقدرة الإدارية، فقد ترجع لعوامل ترتبط بخصائص الشركة أو بخصائص السوق (Yung and Chen, 2018).

كما توجد بعض المقاييس الأخرى المستخدمة كمقياس بديل للقدرة الإدارية ومنها؛ فترة تعيين الإدارة داخل الشركة، المكافآت التي يحصل عليها الفريق الإداري، مهارات ومعرفة الفريق الإداري للشركة، رد فعل السوق بعد تعيين الفريق الإداري للشركة، معدل دوران الفريق الإداري، وربحية الشركة بعد ترك الفريق الإداري للشركة. وبالرغم من سهولة القياس لتلك المقاييس إلا أنها قد تكون نادرة الحدوث في بعض الشركات خاصة في الشركات التي تقوم بتعيين الفريق الإداري لمدة طويلة، كما أن معظم تلك المقاييس يفتقر للدقة (Veltri et al., 2016). وفي بعض الأحيان تشير تلك المقاييس إلى أداء المدير التنفيذي فقط دون بقية الفريق الإداري الذي يؤثر على الأداء ونتائج أعمال الشركة (ابراهيم، ٢٠١٧).

وبالرغم من تعدد الاجتهادات والمحاولات لقياس القدرة الإدارية إلا أن العوامل المستخدمة فيها تمثل مقاييس بديلة وليست مقاييس مباشرة، أي تمثل مؤشرات تدل على وجود القدرة الإدارية وليس قياسها. لذلك يصعب الاعتماد عليهما في تحديد درجة محددة للقدرة الإدارية، ومن ثم يصعب استخدامهما كمقياس محدد يتم الاعتماد عليه في بناء علاقات مختلفة بين القدرة الإدارية ومتغيرات أخرى في بحوث المحاسبة والمراجعة والبحوث الأخرى.

وتأسيساً على ما سبق ينبغي الاعتماد على مقياس مباشر يقيس القدرة الإدارية كميًا. وبالفعل قدمت دراسة (Demerjian et al., 2012) مقياساً كميًا للقدرة الإدارية. والذي أصبح نقطة تحول في الدراسات الأكاديمية التي تتناول موضوع القدرة الإدارية. ويُطلق على هذا المقياس درجة القدرة الإدارية (MA. Score) Managerial Ability score وفيه يتم تحديد درجة القدرة الإدارية من منظور الفريق الإداري كله - وليس فقط المدير التنفيذي - والذي يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بحيث يحصلون على أعلى قيمة للمخرجات في ظل الموارد المحدودة وهو ما يُطلق عليه الكفاءة. ولكن كفاءة الشركة لا ترجع فقط للقدرة الإدارية للفريق الإداري ولكن ترجع لعوامل عديدة، لذلك يتم قياس درجة القدرة الإدارية (MA. Score) على مرحلتين.

ففي المرحلة الأولى يتم قياس كفاءة الشركة ككل من خلال تحليل مغلف البيانات Data Envelopment analysis¹ (DEA) بحيث يتم وضع مقياس مبدئي لكفاءة الشركة في الصناعة التي تنتمي إليها، من خلال قياس مزيج الموارد المستخدمة كمدخلات لتوليد الإيرادات كمخرجات.

وتتمثل المدخلات في؛ صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات والآلات، صافي عقود الإجراءات التشغيلية، صافي نفقات البحوث والتطوير، الشهرة الناتجة من عمليات الاستحواذ والإندماج، الأصول غير الملموسة الأخرى، تكلفة المخزون والمصروفات البيعية والإدارية. وبالقيام بتحليل (DEA) يتم قياس الكفاءة الكلية للشركة، أي تقييم كفاءة استخدام الفريق الإداري للموارد المتاحة وتحويلها إلى مخرجات متمثلة في الإيرادات².

ولأن الكفاءة الكلية التي يتم قياسها تحتوي على عوامل أو مسببات تتعلق بكل من الشركة والفريق الإداري، فينبغي عزل أو استبعاد العوامل التي تؤثر على كفاءة الشركة ولا ترجع إلى الإدارة. وبذلك نصل للمرحلة الثانية من النموذج.

والعوامل التي يتم عزلها تتمثل في ستة عوامل؛ أربع منها تمثل عوامل إيجابية تساعد الإدارة في تحسين الكفاءة. وإثنان منها تمثل عوامل سلبية أو تحدي لإدارة الشركة. فالعوامل الإيجابية تتمثل في؛ حجم الشركة، والحصة السوقية للشركة وذلك لأن حجم الشركة من حيث أصولها أو حصتها السوقية يؤثر على مفاوضات الشركة مع الموردين والمستهلكين. والعامل الثالث يتمثل في مدى توفر السيولة النقدية متمثلاً في التدفق النقدي الحر الموجب. أما العامل الرابع يتمثل في دورة حياة الشركة، فكلما زاد عمر الشركة كلما كان عاملاً إيجابياً لإدارة الشركة.

أما العوامل السلبية التي تمثل تحدياً لإدارة الشركة تتمثل في؛ مدى تعقد عمليات الشركة من حيث تعدد قطاعاتها التي تعمل فيها، والعمليات والمعاملات الأجنبية التي تقوم بها الشركة.

¹ DEA هو إجراء إحصائي يستخدم لتقييم الكفاءة لوحدات منفصلة تسمى وحدات اتخاذ القرارات (DMUs) حيث تقوم كل وحدة بتحويل المدخلات إلى مخرجات، وسيتم اعتبار الشركة ككل كوحدة اتخاذ قرارات.

² معادلات قياس القدرة الإدارية MA. Score سيتم تناولها بشئ من التفصيل في الدراسة التطبيقية للبحث.

ويتم استبعاد العوامل السابقة من خلال نموذج انحدار يطلق عليه ^٣(Tobit Regression) وذلك لكل صناعة ولكل فترة مالية بحيث يتم تحديد تأثيرهما Fixed Effect في نموذج الانحدار، ويتم تحديد درجة القدرة الإدارية من خلال بواقي Residual تحليل الانحدار السابق.

ويتميز هذا المقياس بأنه مقياس مباشر لدرجة القدرة الإدارية وليس مقياسا بديلا Proxy وذلك سيكون مقياسا موضوعيا وأكثر دقة، لأنه يحتوي على أخطاء أقل بالمقارنة بالمقاييس الأخرى. كما يعتمد هذا المقياس على بيانات ليس من الصعب الحصول عليها، حيث يعتمد على بيانات متاحة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات بشكل دوري. كما يتميز هذا المقياس بأنه يقيس القدرة الإدارية للفريق الإداري ككل وليس المدير التنفيذي فقط. كما تم اختبار صلاحية هذا المقياس بالعديد من العوامل وثبت أنه مقياس ملائم للقدرة الإدارية (Abernathy et al., 2018). لذلك أتاح هذا المقياس المجال للعديد من الدراسات الأكاديمية التي كان يصعب إجراؤها في السابق بسبب عدم وجود مقياس موضوعي للقدرة الإدارية.

وبالرغم من مزايا هذا المقياس إلا أنه يعاب عليه أن بواقي تحليل الانحدار Residual والتي تمثل درجة القدرة الإدارية قد تشتمل على عناصر لم تؤخذ في الحسبان عند تحليل الانحدار، كعوامل تؤثر على كفاءة الشركة الكلية.

ولكن بالنظر لمزايا هذا المقياس وعيوبه نجد أن مزاياه تتعدى بكثير عيوبه لذلك ترى الباحثة أنه أفضل مقياس موضوعي للقدرة الإدارية في الوقت الحالي. لذلك سيتم الاعتماد عليه في بقية البحث لقياس القدرة الإدارية.

٦-٢ تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وأتباع المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث

بعد موضوع أتباع المراجعة من الموضوعات الهامة التي نالت اهتماما كبيرا من جانب الأكاديميين بسبب تعدد الآراء والأحكام بشأنها. فعملية تحديد أتباع المراجعة غالبا لا يحكمها معايير أو شروط محددة. ولأن أتباع المراجعة تمثل المصدر الرئيس لإيرادات مكاتب المراجعة وفي نفس الوقت تمثل عبئا ماليا على الشركة محل المراجعة، فإن الدراسات الأكاديمية تسهم بعملية

^٣ يستخدم هذا النوع من الانحدار في تحليل النموذج المستخدم لقياس درجة القدرة الإدارية، وسيتم توضيحه في الدراسة التطبيقية للبحث.

التحديد الموضوعي لهذه الأتعاب بسبب عدم وجود أساس علمي أو نظري واضح لتحديد تلك الأتعاب (امريود، ٢٠١٣).

ولأهمية موضوع تحديد الأتعاب وما قد يؤثر على المبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها مراقب الحسابات عند أدائه لعملية المراجعة. فقد تناول الميثاق الأخلاقي لمهنة المحاسبة والمراجعة سواء المصري أو الدولي الصادر عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين^٤ (IESBA) موضوع الأتعاب. فأوضح أن عدم التحديد السليم للأتعاب التي تتناسب مع الخدمة المقدمة والمجهود المبذول فيها، قد يؤدي إلى تهديد المصلحة الشخصية مما يؤثر على الكفاءة المهنية والعناية اللازمة التي ينبغي بذلها في عملية المراجعة.

وبذلك فإن تحديد أتعاب المراجعة يعد من أعقد المواقف التي تواجه مراقب الحسابات والشركة محل المراجعة. ولأهمية وحيوية موضوع أتعاب المراجعة فسيتم تناولها من حيث طبيعتها ومحدداتها وعلاقتها بالقدرة الإدارية تمهيدا لإشنتاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

٦-٢-١ طبيعة أتعاب المراجعة

تعد أتعاب المراجعة المبلغ المدفوع لمكتب المراجعة الذي يقوم بعملية المراجعة السنوية للقوائم المالية التاريخية الكاملة للعميل. وذلك بخلاف أي أتعاب أخرى مدفوعة مقابل خدمات أخرى يقدمها نفس المكتب للعميل (Yuniarti, 2011). وينبغي أن تعكس تلك الأتعاب تكلفة الموارد المستثمرة في عملية المراجعة. وأيضا الخسائر المتوقعة بسبب التقاضي المحتمل لمكتب المراجعة وما يتبعها من تدهور لسمعة المكتب، أي أن الأتعاب يتم تحديدها تبعاً لهذا الخطر المحتمل (Krishnan and Wang, 2015).

وينبغي تحديد أتعاب المراجعة بحيث تتناسب مع مدى تعقيد الخدمة المقدمة، ومستوى الخبرة المطلوب لأداء عملية المراجعة، واعتبارات مهنية أخرى. وذلك حتى لا تكون الأتعاب أكثر من اللازم أو أقل من اللازم مما يهدد من الالتزام بمبادئ الموضوعية والكفاءة المهنية في ميثاق أخلاق مهنة المحاسبة والمراجعة (Afesha, 2015).

⁴ International ethics standards board for accountants.

وبذلك فإن أتعاب المراجعة هي المقابل المادي الذي يحصل عليه مكتب المراجعة نتيجة العلاقة التعاقدية بين المكتب والعميل. وفي الغالب تلك الأتعاب تحدد من وجهة نظر مراقب الحسابات الذي يقوم بالموازنة بين تكلفة المراجعة متمثلة في تكلفة إجراءات المراجعة الأساسية والاضافية، والخسائر المحتملة التي قد يتحملها مكتب المراجعة بسبب عملية المراجعة وذلك من جهة، وحجم الشركة (محل المراجعة) وبعض الخصائص الأخرى للشركة والتي قد تؤثر على عملية المراجعة من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الأتعاب التي تم الإشارة إليها سابقا تعبر عن الأتعاب الكلية Total audit fees وهذه الأتعاب كما ترى دراسة الديسبي (٢٠١٣) يمكن تصنيفها إلى أتعاب عادية Normal fees وأتعاب غير عادية Abnormal fees وتعد الأتعاب غير العادية محصلة التفاوض بين مراقب الحسابات والعميل بشأن جودة المراجعة. حيث تتبلور الفكرة في أن الأتعاب غير العادية تعكس مدى قوة أو ضعف العلاقة بين مراقب الحسابات والعميل وقد تنعكس تلك العلاقة على جودة المراجعة.

وقد تكون الأتعاب غير العادية أتعابا غير عادية موجبة، وتعني الحصول على أتعاب أعلى من قيمة خدمة المراجعة المقدمة بالمقارنة بمكاتب المراجعة الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى تميز الخدمة بجهد أعلى ومن ثم ترتفع جودتها، أو قد ترجع إلى قبول مراقب الحسابات لتحريفات بالقوائم المالية. كما قد تكون الأتعاب غير العادية سالبة، وتعني الحصول على أتعاب أقل بالمقارنة بالمكاتب الأخرى. وذلك قد يؤدي إلى تخفيض الجهد المبذول في عملية المراجعة مما يقلل من جودتها.

وبسبب وجود الأتعاب غير العادية، سواء الموجبة أو السالبة، فإن ذلك يؤكد على أهمية تسعير خدمة المراجعة بالشكل الذي يتناسب مع الجهد المبذول فيها والخطر المحتمل منها. وسيتناول البحث موضوع أتعاب المراجعة الكلية دون التطرق للأتعاب غير العادية. وهذا يقودنا إلى أهمية معرفة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة.

٦-٢-٢ محددات أتعاب المراجعة

لقد كان لدراسة Simunic(1980) السابق في وضع نموذج شامل في ثمانينات القرن الماضي لأتعاب المراجعة، والذي يتكون أركانه من البيئة التنافسية لمكتب المراجعة، حجم عملية المراجعة، تعقد عملية المراجعة، صناعة الشركة محل المراجعة، خطر المراجعة، مدى وجود أزمات مالية لدى

العميل، معدل دوران مراقب الحسابات، وحجم مكتب المراجعة. وهذه الأركان تمثل محددات أتعاب المراجعة أو بمعنى آخر العوامل التي تؤثر في تسعير خدمة المراجعة.

وبالرغم من احتواء هذا النموذج على العديد من محددات أتعاب المراجعة إلا أن ذلك لم يمنع انطلاق العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت محددات أتعاب المراجعة. وترى دراسة ابراهيم (٢٠١٧) أن ذلك يعد أمراً طبيعياً نظراً لديناميكية العوامل والمستجدات التي تطرأ من وقت لآخر على بيئة المراجعة، باختلاف الزمان والمكان يؤدي إلى اختلاف تلك المحددات، وبقدر أهمية هذه المحددات تتعدد تلك المحددات.

ويمكن تقسيم تلك المحددات إلى محددات تؤثر إيجابياً على أتعاب المراجعة، أي تؤدي لزيادة أتعاب المراجعة، وأخرى تؤثر سلباً على الأتعاب بحيث يقلل وجودها من أتعاب المراجعة.

ومن المحددات الإيجابية لأتعاب المراجعة؛ حجم مكتب المراجعة والذي يتحدد من خلال عدد عملاء المكتب وعدد الموظفين العاملين فيه والذين يمثلون أعضاء المكتب (Yuniarti, 2011). أو يتحدد من خلال تقسيم مكاتب المراجعة إلى مكاتب كبرى عندما يكون المكتب لديه شراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big 4 وأخرى مكاتب صغرى ليس لديها هذا النوع من الشراكة (Afesha, 2015).

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وأتعاب المراجعة وتوصلت إلى أن كلما زاد حجم مكتب المراجعة ازدادت الأتعاب التي يطلبها مكتب المراجعة ومنها؛ (محمد وسرور، ٢٠٠٨؛ امريود، ٢٠١٣؛ سمره، ٢٠١٥؛ Abu Hallak and Silva, 2012; Risheh and Al-Saeed, 2014; AL-Mutairi et al., 2017)

ولقد أوضحت دراسة Hallak and Silva (2012) أن السبب في ذلك يرجع إلى أن معظم مكاتب المراجعة في العالم تعمل في ظل سوق احتكاري أو احتكار قلة، فتزداد الأتعاب المطلوبة من قبل المكاتب الكبرى. كما أن تلك المكاتب لديها سمعة طيبة بين المكاتب الأخرى وحريصة دائماً على الحفاظ على هذه السمعة. لذلك تسعى دائماً إلى تحقيق جودة المراجعة^٥، كما تسعى إلى تجنب

^٥ تستخدم معظم الدراسات الأكاديمية شراكة مكتب المراجعة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 كمؤشر لجودة المراجعة (Geiger and Rama, 2006)

فشل المراجعة أو الأخطاء الجسيمة التي قد تقع أثناء عملية المراجعة. لذلك تتوسع في إجراءات المراجعة ويزداد الجهد المبذول في عمليات المراجعة التي تقوم بها.

أما دراسة محمد وسرور (٢٠٠٨) فقد أرجعت سبب إرتفاع الأتعاب مع كبر حجم مكتب المراجعة إلى سمعة وشهرة المكتب بالمقارنة بالمكاتب الأخرى، بالإضافة إلى إرتفاع التأهيل العلمي والعملية لدى العاملين في هذه المكاتب مما يمكنهم من تقديم الخدمات المهنية بكفاءة وبجودة مرتفعة.

كما يعد حجم الشركة محل المراجعة من العوامل التي تؤثر إيجابا على أتعاب المراجعة حيث توصلت العديد من الدراسات الأكاديمية لهذه النتيجة ومنها؛ (Hallak and Silva, 2012; Abu Risheh and Al-Saeed, 2014; Afesha, 2015; Yahyazadehfar et al., 2015; AL-Mutairi et al., 2017) فتوصلت إلى أن أتعاب المراجعة تزداد مع زيادة حجم الشركة محل المراجعة. بسبب تعقد العمليات في الشركات كبيرة الحجم، كما قد يزداد لديها عدد الفروع والتي قد تكون متباعدة مما يزيد عدد ساعات المراجعة والجهد المبذول في المراجعة وبالتالي تزداد أتعاب المراجعة.

كما ربطت بعض الدراسات الأكاديمية بين خطر أعمال عميل المراجعة Business risk وأتعاب المراجعة حيث استنتجت كل من دراسة (Afesha (2015) ودراسة سمرة (٢٠١٥) أن عند إرتفاع خطر الأعمال لدى الشركة محل المراجعة يتطلب ضرورة توفر المعرفة لدى فريق المراجعة بطبيعة أنشطة العميل والعمليات الأساسية والفرعية والاستراتيجيات المختلفة الخاصة بالأداء، بالإضافة إلى معرفة مؤشرات الأداء على مستوى الصناعة ومعرفة البيئة القانونية والسياسية المحيطة بالشركة. وكل ذلك يمثل أعباء ومهام جديدة تضاف على كاهل فريق المراجعة مما ينعكس على طلب أتعاب أكبر عن عملية المراجعة.

كما قد تتعرض الشركات إلى أزمات مالية تتعثر فيها ماليا من حيث نقص السيولة وعدم تمكنها من مواجهة متطلباتها التشغيلية وعدم قدرتها على دفع أعبائها المالية، مما يزيد خطر أعمالها. وبالتالي تحتاج عملية المراجعة لجهد أكبر وبالتالي تزداد أتعاب المراجعة (Hallak and Silva, 2012).

كما توصلت دراستا (Abu Risheh and Al-Saeed, 2014; Loukil, 2015) إلى أن أتعاب المراجعة تزداد في حالة قيام الشركة بتبني معايير التقرير المالي الدولي IFRS وذلك لأن

الشركة عندما تتبنى المعايير الدولية لأول مرة فإن هناك احتمالية التطبيق الخاطئ لتلك المعايير، وهذا يؤدي إلى إرتفاع خطر المراجعة. وبالتالي يزداد الجهد المطلوب لأداء المراجعة مما يؤدي لزيادة أتعاب المراجعة.

أما بالنسبة لمحددات أتعاب المراجعة والتي تؤثر عكسيا عليها فإنها عديدة، فقد أوضحت الدراسات (Felix et al., 2001؛ محمد وسرور، ٢٠٠٨؛ امريود، ٢٠١٣) أن أتعاب المراجعة تقل عندما يزداد التعاون بين إدارة الشركة وفريق المراجعة، مما يسهل من عمل فريق المراجعة. ويزداد هذا التعاون عندما تتمتع الشركة بنظام محاسبي ذات كفاءة عالية، وأيضا عندما يكون لديها هيكل رقابة داخلية فعال، لأن ذلك يُفعل من التعاون المثمر بين المراجع الداخلي وفريق المراجعة.

كما أوضحت بعض الدراسات مثل (Salehi and Yahyazadehfar et al., 2015; Soorestani, 2019؛ الشواربي، ٢٠١٨) أن بعض خصائص حوكمة الشركات قد تقلل من أتعاب المراجعة ومنها تركيز الملكية المؤسسية في الشركة. وقد يرجع ذلك إلى زيادة الرقابة داخل الشركة، مما يقلل جهد المراجعة. كما أن طول فترة بقاء لجنة المراجعة داخل الشركة بالإضافة إلى خبرتها المالية والمحاسبية قد يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية، مما يقلل من الجهد المطلوب لعملية المراجعة. وأيضا خصائص مجلس الإدارة قد يقلل من أتعاب المراجعة، فعندما يكون مجلس الإدارة مستقلا ويتمتع بالخبرة المالية والمحاسبية فإن ذلك ينعكس بالإيجاب على نواتج النظام المحاسبي في الشركة، مما يقلل جهد فريق المراجعة وبالتالي تقل أتعاب المراجعة. لكن دراسة (Carcello et al., 2002) توصلت لنتائج تختلف عن ذلك، حيث توصلت إلى أن مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلال والاجتهاد والخبرة غالبا يحاول الحفاظ على سمعته وتجنب المسؤولية القانونية وحماية مصالح المساهمين، لذلك يسعى لطلب مراجعة ذات جودة مرتفعة. ولرفع جودة المراجعة فإن ذلك يتطلب جهد وساعات عمل أكثر، مما يزيد تكلفة المراجعة وبالتالي تزداد أتعاب المراجعة. وترى الباحثة أن تضارب النتائج بشأن علاقة أتعاب المراجعة وحوكمة الشركات يحتاج بحثا أكثر تفصيلا لذلك سيتم تناوله بالتفصيل لاحقا.

ويتضح مما سبق تعدد العوامل أو المحددات المؤثرة في تسعير خدمة المراجعة، ومن ثم تحديد أتعاب مراقب الحسابات. ويرجع ذلك إلى صعوبة التسعير السليم لخدمة المراجعة، وذلك لأن الخطأ في تحديد الأتعاب خاصة بالنقص قد يؤدي إلى ما أوضحته دراسة (Beardsley et al., 2019) إلى ضغط الأتعاب، والذي قد يُجبر فريق المراجعة على تخفيض جودة المراجعة بما يتناسب مع

قيمة الأتعاب المتدنية. أو يقوم مكتب المراجعة بمحاولة تعويض تلك الأتعاب من خلال تقديم خدمات أخرى لنفس عميل المراجعة.

ومن ناحية أخرى الأتعاب المرتفعة التي لا تتناسب مع ساعات عمل وجهد المراجعة قد يعطي إحاء لمستخدمي القوائم المالية أنها مقابل التعاضي عن تحريفات جوهرية في القوائم المالية، مما يقلل الثقة في تقرير المراجعة. خاصة إذا كان مكتب المراجعة صغير الحجم أو ليس لديه شراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big 4.

وترى الباحثة تأسيسا على ما سبق أنه يمكن تقسيم المحددات الأساسية لأتعاب المراجعة إلى محددات ترجع إلى مكتب المراجعة وأخرى ترجع إلى الشركة محل المراجعة. فبالنسبة للمحددات التي ترجع لمكتب المراجعة يمكن بلورتها جميعا في حجم مكتب المراجعة. فمع كبر حجم مكتب المراجعة تزداد كفاءة أعضائه وبالتالي تزداد جودة المراجعة ومن ثم تزداد أتعاب المراجعة.

أما المحددات التي ترجع للشركة محل المراجعة يمكن بلورتها في حجم الشركة. لأن مع زيادة حجم الشركة يزداد الجهد والوقت والتكلفة المطلوبة لعملية المراجعة وذلك لأن عمليات الشركة تصبح أكثر تعقيدا ويزداد خطر أعمالها. ويزداد هذا الخطر أكثر في حالة تعرض الشركة لأزمات مالية. كما أن معظم الشركات كبيرة الحجم تسعى حاليا للالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات بالإضافة إلى سعيها إلى تبني معايير التقرير المالي الدولي IFRS مما يؤثر على أتعاب المراجعة.

وبالنسبة لمحددات أتعاب المراجعة في مصر فإنها لا تختلف كثيرا عن باقي دول العالم. فقد أوضحت دراسة راضي (١٩٩٤) أنها تتمثل في حجم مكتب المراجعة، وما إذا كان لديه شراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى. وحجم الشركة محل المراجعة وما يتبعها من تعقيدات في عملياتها بالإضافة إلى خطر المراجعة. أما دراسة سمرة (٢٠١٥) فقد ركزت على خطر الأعمال لدى العميل وما يصاحبه من زيادة مهام ومسئوليات مراقب الحسابات. أما دراسة الشواربي (٢٠١٨) فقد تناولت بعض خصائص لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات كمحددات لأتعاب المراجعة.

وترى الباحثة أن محددات المراجعة لن تختلف باختلاف الزمان والمكان ولكنها تختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة وحجم الشركة محل المراجعة، لذلك فإن محددات الأتعاب في مصر لن تختلف عن المحددات سالفة الذكر.

٦-٢-٣ شكل واتجاه العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة

على الرغم من تعدد الدراسات الأكاديمية التي تناولت أتعاب المراجعة، إلا أنه في حدود علم الباحثة لا يوجد الكثير من الدراسات التي تناولت علاقة القدرة الإدارية بأتعاب المراجعة. وترى الباحثة أن السبب في ذلك قد يرجع إلى أنه في السابق كان لا يتوفر مقياس واضح ومحدد للقدرة الإدارية. وظل هذا الوضع حتى قامت دراسة (Demerjian et al., 2012) بوضع مقياس محدد للقدرة الإدارية وهو درجة القدرة الإدارية MA.Score، لذلك معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة دراسات حديثة وقليلة على المستوى الدولي، وعلى المستوى العربي والمصري قد تكون نادرة.

ولقد توصلت دراسة (Krishnan and Wang 2015) إلى أن العلاقة بين القدرة الإدارية والأتعاب علاقة عكسية، فعند زيادة درجة القدرة الإدارية مقاسة بالمقياس (MA. Score) تنخفض الأتعاب التي يحصل عليها مكتب المراجعة نظير المراجعة السنوية للقوائم المالية التاريخية الكاملة. ولقد دعمت هذه النتيجة بعض الدراسات (Li and Luo, 2017; Gul et al., 2018; Mitra et al., 2019; Salehi et al., 2020) حيث توصلت تلك الدراسات إلى نفس النتيجة، مع استخدام نفس المقياس لقياس القدرة الإدارية. ولكن اختلفت مبررات النتيجة المتوصل إليها من دراسة لأخرى. فدراسة (Krishnan and Wang 2015) توصلت إلى أن إرتفاع درجة القدرة الإدارية لدى الفريق الإداري للشركة يؤثر إيجابا على أداء الشركة حاليا ومستقبليا. مما يصوب القرارات المتخذة ويقلل من خطر فشل الشركة ماليا وتعرضها للافلاس. كما يؤثر إيجابا على جودة الأرباح وجودة المستحقات مما تنعكس على جودة التقارير المالية وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض خطر تكليف المراجعة مما يخفض أتعاب المراجعة.

أما دراسة (Li and Luo 2017) فتناولت العلاقة من منظور خطر المراجعة المشتق من خطر التقاضي Litigation risk المحتمل حدوثه عند فشل المراجعة. فاستنتجت الدراسة أن إرتفاع درجة القدرة الإدارية للفريق الإداري للشركة محل المراجعة ينعكس إيجابا على أداء الشركة، مما يقلل خطر الأعمال للشركة. ومن ثم يحسن جودة المعلومات المحاسبية الذي يقلل احتمال فشل المراجعة وبالتالي يُخفض خطر التقاضي، وهذا بدوره يؤثر على انخفاض أتعاب المراجعة. لأن تسعير عملية المراجعة وتحديد أتعابها يتم من خلال عوامل خطر المراجعة والتي تمثل مخرجات عملية التفاوض بين مكتب المراجعة والشركة محل المراجعة.

أما دراسة (Gulet et al., 2018) فركزت على القدرة الإدارية من منظور الاستخدام الأمثل للموارد من قبل الفريق الإداري الذي يتميز بالقدرات الإدارية العالية، وتخفيضه لمشكلات الوكالة الذي ينعكس إيجاباً على مخرجات الشركة. مما يقلل الجهد المطلوب لعملية المراجعة وذلك ينعكس على انخفاض أتعاب المراجعة. ولكن اشترطت الدراسة لتحقيق هذه العلاقة أن تكون الشركة في حالة استقرار مالي. أما في حالة مواجهة الشركة للأزمات المالية فإن أتعاب المراجعة تزداد مع زيادة درجة القدرة الإدارية أي أن العلاقة بينهما علاقة إيجابية.

كما تناولت دراسة (Mitra et al., 2019) العلاقة بين القدرة الإدارية والأتعاب من حيث أن إرتفاع درجة القدرة الإدارية يحسن جودة المعلومات. لأن الإدارة تستطيع وضع التقديرات والأحكام المحاسبية بشكل صحيح مما ينعكس بالإيجاب على صدق وعدل القوائم المالية. مما يقلل من جهد المراجعة وعدد ساعات عمل المراجعة وهذا كله يؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة.

أما دراسة (Salehi et al., 2020) فقد تناولت العلاقة من منظور مختلف عن الدراسات السابقة حيث أوضحت أن إرتفاع درجة القدرة الإدارية للفريق الإداري للشركة ينعكس إيجاباً على جودة الرقابة الداخلية. وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على مخرجات النظام المحاسبي، مما يقلل من جهد المراجعة وبالتالي انخفاض أتعابها.

ويتحليل الدراسات السابقة نجد أنها جميعاً توصلت إلى أن إرتفاع درجة القدرة الإدارية يقلل من أتعاب المراجعة. وبالرغم من أن كل دراسة تناولت تلك العلاقة من منظور مختلف إلا أنها جميعاً استنتجت أن إرتفاع درجة القدرة الإدارية ينعكس إيجاباً على أداء الشركة وعلى مخرجات النظام المحاسبي مما يقلل من خطر المراجعة. ومن ثم تقل ساعات عمل المراجعة والجهد المطلوب فيها وهذا بدوره ينعكس إلى انخفاض الأتعاب التي يطلبها مكتب المراجعة. وبذلك يمكن اشتقاق فرض البحث الأول كما يلي:

ف ١: تؤثر القدرة الإدارية سلباً على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٦-٣ تحليل دور كفاءة حوكمة الشركات كمحدد للعلاقة بين القدرة الإدارية وأتباع المراجعة واشتقاق الفرض الثاني للبحث

لقد بدأ الحديث عن حوكمة الشركات منذ تسعينات القرن الماضي^٦، وازداد الاهتمام بحوكمة الشركات منذ عام ٢٠٠٢ بإصدار قانون (SOX) الأمريكي إثر فضيحة شركة Enron التي كانت تعد زلزالاً في الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة. ونشأت حوكمة الشركات لحماية مصالح المساهمين بحيث يتمكنون من الحصول على العائد المرغوب على استثماراتهم، والحد من مشكلات الوكالة (Hallak and Silva, 2010) لأن في ظل نظرية الوكالة يكون تعارض المصالح بين المساهمين والمديرين وذلك يؤثر كثيراً على القرارات المختلفة خاصة القرارات الاستثمارية، حيث قد يُغلب المديرون مصالحهم على مصلحة المساهمين، مع تجنب القرارات التي قد تضر بمصلحتهم وسمعتهم حتى لو كانت في مصلحة المساهمين (Yung and Chen, 2018). لذلك فإن التزام الشركات بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات قد يحد من هذا التعارض ويحمي مصالح جميع أصحاب المصلحة في الشركة.

وتسعى معظم الشركات في الوقت الحاضر إلى الالتزام بحوكمة الشركات، خاصة الشركات التي تخطط للحصول على المزيد من الاستثمارات، فالالتزام بحوكمة الشركات يسهل من وصول الشركات لأسواق رأس المال بشروط أفضل (Doidge et al., 2007). ولأهمية حوكمة الشركات حالياً سيتم تناول كل من تعريفها وأهميتها وإصداراتها عموماً مع التركيز على الإصدارات المحلية في مصر ثم أخيراً كيفية قياس مستوى التزام الشركات بحوكمة الشركات، وذلك كما يلي.

٦-٣-١ مفهوم حوكمة الشركات

سعت العديد من المؤسسات والدراسات الأكاديمية إلى تحديد تعريف محدد لحوكمة الشركات. وبالرغم من ذلك لا يوجد اتفاق على مفهوم محدد لحوكمة الشركات. وقد يرجع ذلك إلى تعدد الأطراف المستفيدة من الحوكمة وتعريفها من وجهة نظر كل طرف. ولتعدد تلك التعاريف سيتم الاعتماد على تعريف حوكمة الشركات المعتمد في الدليل المصري لحوكمة الشركات، الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في أغسطس ٢٠١٦^٧. ولقد عرف هذا الدليل^٨

^٦ قامت لجنة Cadbury عام ١٩٩٢ بوضع إطار لحوكمة الشركات، ثم قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ١٩٩٩ بوضع مبادئ لحوكمة الشركات.

^٧ www.eiod.org.

حوكمة الشركات على أنها مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف.

كما أشار دليل الحوكمة المصري إلى أن حوكمة الشركات لا تعني فقط مجرد الالتزام بمجموعة من القواعد بشكل حرفي ولكنها تمثل ثقافة وأسلوب عمل لضبط العلاقة بين الشركة والإدارة والمتعاملين معها. لذلك يسعى ملاك الشركات لتطبيق حوكمة الشركات وجعلها جزء من بيئة وثقافة الشركات، وذلك بسبب مزاياها العديدة والتي تمثل منافع للشركة في الأجل القصير والطويل.

وتهدف حوكمة الشركات أساساً إلى حماية الحقوق على الإطلاق من حيث حماية حقوق المساهمين والعاملين والمتعاملين مع الشركة مثل؛ العملاء والدائنين والموردين والمصالح الحكومية، وتتوسع تلك الحماية لتصل إلى حماية المجتمع والبيئة التي تعمل بها الشركة. كما تهدف حوكمة الشركة إلى تحقيق أفضل معدلات استدامة للشركة وتحسين كفاءة التشغيل والرقابة على الأداء. بالإضافة إلى توفير التمويل للشركة وتخفيض تكلفة رأس المال والحد من المخاطر المحتملة والأزمات التي قد تحدث للشركة. كما تعمل على الحد من مشكلات الوكالة من خلال تجنب تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة (Yung and Chen, 2018).

وبالرغم من تعدد أهداف حوكمة الشركة إلا أنها تصب كلها في حماية حقوق أصحاب المصلحة. ومن تلك الحقوق تحسين أداء الشركة، حيث أن توفر الخصائص المختلفة للعناصر المكونة للحوكمة تؤثر إيجاباً على أداء الشركة، كما تؤثر إيجاباً على أداء السهم السوقي. وذلك لأن الالتزام الحوكمي يزيد الثقة في الشركات من قبل المستثمرين بسبب أدائها الجيد والشفافية في التعامل والتي تعد من متطلبات حوكمة الشركات. مما يجعل الشركة قادرة على الحصول على الاستثمارات بشكل أفضل عن غيرها من الشركات (Doidge et al., 2007).

ولقد ظهر مفهوم حوكمة الشركات عالمياً قبل أن يظهر محلياً، كما تم وضع معايير وقواعد ومبادئ له عالمياً ثم محلياً. وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع مبادئ

^٨ تري الباحثة أن هذا الدليل شامل لكل الأدلة السابقة الصادرة في مصر بشأن حوكمة الشركات، ويحتوي هذا الدليل على القواعد والمبادئ الرسمية المعمول بها في الشركات المصرية في الوقت الحاضر. لذلك سيتم الاعتماد عليه في جميع جوانب الحوكمة التي سيتناولها البحث.

لحوكمة الشركات بحيث تساعد حكومات الدول على تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لحوكمة الشركات، بهدف دعم الكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام والاستقرار المالي.

ولقد تم إصدار هذه المبادئ أول مرة عام ١٩٩٩ ومنذ ذلك الحين أصبحت تلك المبادئ بمثابة المعايير الدولية لحوكمة الشركات. ولقد تم إجراء تعديلات على تلك المبادئ عام ٢٠٠٤ ثم تلاها تعديلات أخرى، وآخر تعديل لتلك المبادئ كان عام ٢٠١٥^٩ (OECD, 2015).

والهدف من تلك المبادئ المساعدة في بناء بيئة من الثقة والشفافية والمسئولية اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل والاستقرار المالي ونزاهة الأعمال. وبالتالي دعم النمو القوي لاقتصاديات المجتمعات المختلفة. كما تحدد تلك المبادئ الأسس لوضع الإطار السليم لحوكمة الشركات وتقديم إرشادات عملية للتنفيذ في الدول المختلفة بحيث تصبح تلك المبادئ إرشادات توجه الحكومات لوضع الإطار السليم الملائم لاقتصادها وبيئتها، مع العلم أن هذه المبادئ غير الزامية.

والميزة التي تحظى بها مبادئ الحوكمة الصادرة عام ٢٠١٥ أنها تمت من خلال الشراكة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، مما يوصل تلك المبادئ للعالمية. كما أنها تعكس التجارب والطموحات في مجموعة متنوعة واسعة من البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التطور ولديها نظم قانونية مختلفة.

وتتضمن تلك المبادئ ستة مبادئ فيتناول المبدأ الأول؛ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات. فينبغي أن يشجع إطار الحوكمة على شفافية وكفاءة الأسواق، وتخصيص الموارد بكفاءة، كما ينبغي أن يكون هذا الإطار متوافقا مع أحكام القانون وأن يدعم الإشراف والتنفيذ الفعال.

أما المبدأ الثاني؛ فيتناول الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية. حيث يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات المساهمين وأن يُسهل لهم ممارسة حقوقهم، كما يجب أن يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين

^٩ من الجدير بالذكر أنه تم تغيير اسم هذه المبادئ لتكون "مبادئ مجموعة العشرين/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات" وذلك بعد تنقيح وتعديل مبادئ حوكمة الشركات نسخة ٢٠٠٤ والموافقة عليها من قبل وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية لمجموعة العشرين، وذلك في سبتمبر ٢٠١٥.

والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

ويتناول المبدأ الثالث^{١٠}؛ دور المستثمر المؤسسي وأسواق الأسهم وغيرهم من الأطراف بسوق المال. فيجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحوافز السليمة في جميع أنحاء سلسلة الاستثمار ويسمح لأسواق الأسهم بالعمل بطريقة تساهم في الحوكمة الجيدة للشركات.

أما المبدأ الرابع؛ فيتناول دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات. فيجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصلحة التي يضعها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل الإطار على تشجيع التعاون النشط المثمر بين الشركة وأصحاب المصلحة، من حيث أنشطة خلق القيمة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات على أسس مالية سليمة.

وتناول المبدأ الخامس؛ الإفصاح والشفافية. فينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة الأمور الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء وحقوق الملكية وأسلوب ممارسة حوكمة الشركات.

وأخيرا يتناول المبدأ السادس؛ مسئوليات مجلس الإدارة. فينبغي أن توفر ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية للاستراتيجيات المستخدمة في توجيه الشركة، وأن تكفل متابعة الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين.

ومن الجدير بالذكر أن مبادئ الحوكمة السابق ذكرها ما هي إلا إرشادات يتم اتباعها عند إعداد إطار حوكمة الشركات في الدول المختلفة. وكانت مصر من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي اهتمت بوضع دليل لحوكمة الشركات. حيث قام مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠٠٥م بإصدار أول دليل لحوكمة الشركات في مصر. ولقد تم وضع هذا الإطار من أجل الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وذلك لمساعدتها على الالتزام بمتطلبات الحوكمة والإفصاح بما يعود عليها وعلى مساهميها والمتعاملين معها بالنفع وبما يحقق الكفاءة والاستدامة المطلوبة.

^{١٠} من الجدير بالذكر أن مبادئ حوكمة الشركات نسخة ٢٠٠٤ لم تحتوي على هذا المبدأ حيث كان يتم الفصل بين ضمان حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم، ولكن في مبادئ الحوكمة نسخة ٢٠١٥ تم دمج المبدأ الثالث في المبدأ الثاني، واستحداث المبدأ الثالث.

ثم أصدر مركز المديرين عام ٢٠٠٦م دليلا لحوكمة شركات قطاع الأعمال العام. وذلك لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد القومي، وذلك لتعزيز دور الدولة كمالك لهذا القطاع وتدعيم الرقابة عليه وتحسين كفاءته التشغيلية.

وفي عام ٢٠١١م قام مركز المديرين بتحديث وتنقيح دليل الحوكمة الصادر عام ٢٠٠٥ بشأن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك لمواكبة أفضل ممارسات الحوكمة على المستويين الدولي والإقليمي، فيما يخص دور مجالس الإدارة وتفعيل نظم الرقابة، بالإضافة لتفعيل دور الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة.

وأخيرا عام ٢٠١٦م عكف مركز المديرين على تطوير وتحديث الأدلة السابقة ودمجها في دليل واحد، والذي يعنون بالدليل المصري لحوكمة الشركات. بحيث يتم إضفاء صفة العمومية والشمولية على هذا الدليل بحيث يعكس أحدث ما توصل إليه العالم على المستوى الدولي والإقليمي. ويوجه هذا الدليل لكافة أنواع الشركات في مصر على اختلافها. حيث يسمح هذا الدليل تطبيق ما يتناسب مع الشركة من قواعد للحوكمة بحيث تتمكن الشركة من وضع خطط مستقبلية لاستكمال ما ينقصها من قواعد في المستقبل. ويتكون هذا الدليل من أربعة أبواب رئيسية؛ حيث تناول الباب الأول الإطار العام لحوكمة الشركات. وتناول الباب الثاني المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات من حيث الجمعية العامة للمساهمين، مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، والبيئة الرقابية. ثم الباب الثالث والذي تناول الإفصاح والشفافية. ثم أخيرا الباب الرابع عن موثيق ولوائح حوكمة الشركات وسياساتها.

وبنظرة تحليلية لهذا الدليل يتضح أن مركز المديرين بإصداره لهذا الدليل اعتمد على المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وآخر تعديلات حادثة عليها عام ٢٠١٥م كمرجعية أساسية لوضع هذا الدليل. مما يدل على مواكبة مصر للتطورات والمستجدات الحديثة، سعيا منها لتطوير منظومة حوكمة الشركات في مصر.

٦-٣-٢ قياس مستوى الالتزام بحوكمة الشركات

استخدمت الدراسات الأكاديمية عدة مصطلحات للإشارة إلى قياس مدى الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات، ومن هذه الدراسات؛ (Kir and Gülpinar, 2014; Vintilă and Moscu, 2014; Okaro et al., 2015; Kabara et al., 2019) حيث استخدمت مصطلح الالتزام الحوكمي (The Corporate Governance Compliance)

كما قامت دراسات أخرى ومنها؛ (Zaman et al., 2011; Cosma et al., 2018; Tashfeen et al., 2019; Agussalim et al., 2020) باستخدام مصطلح جودة حوكمة الشركات (The Corporate Governance Quality).

وترى الباحثة أن هاتين المجموعتين من الدراسات تناولتا مصطلحين مختلفين ولكنهما يُشيران لنفس المفهوم وهو مستوى (أو درجة) الالتزام الحوكمي للشركات.

وبالإضافة إلى تلك الدراسات هناك دراسات أخرى تناولت أيضا مفهوم الالتزام الحوكمي دون الإشارة إلى مصطلح محدد فيها ومنها؛ (Larcker and Richardson, 2004; Griffina et al., 2008; Chahine and Filatotchev, 2011; Farooq et al., 2018)

ولقد استخدمت تلك الدراسات طريقتين لقياس مستوى التزام الشركة حوكميا. فالطريقة الأولى؛ تقوم على استخدام مؤشر Index للحوكمة، سواء كان ذلك لمؤشر موجود بالفعل في البورصة مثل دراسة (Wu (2012) التي استخدمت مؤشر الحوكمة في بورصة شنغهاي الصينية. أو لمؤشر تم إعداده للحوكمة من خلال مبادئ وقواعد الحوكمة المطبق في كل دولة، حيث يتم إعداده من خلال مدى التزام كل شركة بكل مبدأ وكل قاعدة في دليل حوكمة الشركات الخاص بهذه الدولة. ومن ثم تحديد درجة الالتزام الحوكمي للشركة بقسمة عدد المبادئ والقواعد التي التزمت بها الشركة على إجمالي عدد المبادئ والقواعد في دليل حوكمة الشركات. وذلك كما في دراسة Abdul Wahab et al., (2011) حيث أعد مؤشر للحوكمة منبثق من دليل الحوكمة الماليزي، ودراسة حميدات وآخرون (٢٠١٩) حيث تم إنشاء مؤشر للحوكمة من دليل الحوكمة الأردني.

أما الطريقة الثانية؛ فتقوم على استخدام مقياس بديل Proxy كدليل على مستوى الالتزام بحوكمة الشركات. وذلك من خلال توفر بعض الخصائص المرتبطة بحوكمة الشركات والتي بتوافرها يعد دليلا على التزام الشركة بحوكمة الشركات. وذلك كما في الدراسات؛ (Hay et al., 2008; Zaman et al., 2011; AbdulMalik and Ahmed, 2016) حيث استخدمت مقاييس بديلة أو مؤشرات بوجودها يعد دليلا على التزام الشركة بالحوكمة. وعلى اختلاف تلك الدراسات سواء في المكان أو الزمان إلا أنها تشابهت في اختيار المقاييس البديلة المستخدمة كدليل للالتزام الحوكمي للشركة. وهذه المقاييس البديلة تتبلور في خصائص كل من مجلس إدارة الشركة وخصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية للشركة.

وبالإضافة إلى مصطلح الالتزام الحوكمي وجودة حوكمة الشركات فقد تناولت بعض الدراسات مصطلح كفاءة حوكمة الشركات (The Efficiency of Corporate Governance) ومنها؛ (Brav and Mathews, 2011; Kusuma and Ayumardani, 2016; Ionela and Marioara, 2017; Meah, 2019; Yang et al., 2020; Shahwan and Habib, 2020) ويقوم هذا مصطلح على مفهوم الكفاءة عموماً، والذي ينطوي على العلاقة بين المدخلات والمخرجات. أي يربط بين مستوى الحوكمة في الشركة كمدخلات وبين مخرجات الشركة التي ينبغي أن تتحقق في حالة كفاءة حوكمة الشركات.

ويرتكز هذا المفهوم على أثر تطبيق الحوكمة على نتائج الشركة. أو بمعنى آخر قدرة الحوكمة على تحسين عمليات صنع القرار داخل الشركة، والتأثير الإيجابي على نواتج هذه القرارات التي تنعكس بدورها على أداء الشركة (Ouni, 2014).

واختلفت الدراسات على تحديد عناصر المدخلات ولكنها جميعاً تبلورت في الخصائص الأساسية لحوكمة الشركات، والتي قد تؤثر بشكل فعال في أداء الشركة. ومنها؛ خصائص مجلس الإدارة، وخصائص لجنة المراجعة، وهيكल الملكية.

أما المخرجات فتتمثل في النواتج الأساسية للشركة والتي قد تتأثر بحوكمة الشركات. ومنها؛ معدل العائد على المبيعات، ربحية السهم، قيمة الشركة، ومعدل العائد على حقوق الملكية. ويتم تحديد درجة كفاءة حوكمة الشركات من خلال نموذج تحليل مغلف البيانات¹¹ DEA.

وبنظرة تحليلية لمحاولات الدراسات السابقة لوضع مقياس مناسب يمكن من خلاله قياس حوكمة الشركة، واختيار المقياس الملائم لهذه الدراسة. فيتضح أن الطريقة الأولى تبلورت في استخدام مؤشر Index وانطوت هذه الطريقة على أسلوبين. الأسلوب الأول؛ يتمثل في استخدام مؤشر رسمي من بورصة الأوراق المالية والذي يعد من أفضل المقاييس المستخدمة لقياس الالتزام الحوكمي. ولكنه يتناسب مع الدول التي لديها مثل هذه المؤشرات في سوق المال.

وبالنظر للوضع في بورصة الأوراق المالية المصرية يتضح أن هناك مؤشر تم إصداره عام ٢٠١٠ خاص بالمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة¹² (EGX ESG) ويقوم هذا المؤشر على

¹¹ سيتم تناوله بشئ من التفصيل لاحقاً في الدراسة التطبيقية

¹² <https://www.egx.com.eg>

اختيار أفضل الشركات من بين أنشط مائة شركة مقيدة بالبورصة المصرية من حيث التزامها بالمسئولية الاجتماعية والبيئية والتزامها الحوكمي.

وعلى الرغم من أن هذا المؤشر يمثل الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنه لا يمكن استخدامه كمؤشر لقياس حوكمة الشركات. وذلك بسبب صعوبة العمل وتعقيد الإجراءات والحسابات لأنه يقوم بالمزج بين الالتزام البيئي والحوكمي والالتزام بالمسئولية الاجتماعية. لذلك طالبت دراسة (الجندي، ٢٠١٥) بوضع مؤشر مستقل للحوكمة يمكن من خلاله قياس مدى الالتزام الحوكمي لدى الشركات. وبذلك يصعب استخدام هذا الأسلوب في قياس الحوكمة في هذا البحث.

وبالنظر للأسلوب الثاني في الطريقة الأولى للقياس والذي يتمثل في إعداد مؤشر للحوكمة من خلال مبادئ وقواعد الحوكمة المطبقة في الدولة. فبالنظر إلى الوضع في مصر يتضح صعوبة إعداد هذا المؤشر من خلال دليل الحوكمة المصري لعدم توفر البيانات المطلوبة لإعداده. وقد يرجع ذلك إلى أن قواعد حوكمة الشركات في مصر ليست الزامية. ولكن مؤخرًا اهتم دليل الحوكمة المصري الصادر عام ٢٠١٦ بقاعدة (الالتزام أو التفسير) والتي تعني أن على الشركة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، وإذا لم تلتزم فينبغي أن توضح وتفسر السبب في عدم الالتزام. ويرجع الاهتمام بهذه القاعدة أنها تمثل تمهيدا لفرض قواعد حوكمة الشركات بشكل الزامي.

وبالنسبة للطريقة الثانية المستخدمة في قياس حوكمة الشركات وهي استخدام مقياس بديل Proxy كدليل على الالتزام الحوكمي، من خلال استخدام أحد أو بعض خصائص عناصر الحوكمة بوجودها يمثل دليلا على التزام الشركة بقواعد الحوكمة. فترى الباحثة أن هذه الطريقة لوضع المقياس غير موضوعية لأنها تركز على خصائص معينة دون غيرها من الخصائص لعناصر حوكمة الشركات. كما أن ليس شرطًا توفر مثل تلك الخصائص يعني الالتزام الفعلي بقواعد ومبادئ الحوكمة، فقد تكون موجودة بشكل صوري وليس فعلي.

وبذلك فإن استخدام مؤشر أو مقياس بديل لحوكمة الشركات لا يتناسب مع البحث الحالي الذي يحاول إيجاد العلاقة بين القدرة الإدارية وأتباع المراجعة. وذلك لأنهما يفتقدان للربط الحقيقي بين الالتزام الحوكمي وانعكاسه على أداء الشركة المرتبط بالقدرة الإدارية. ولكنه يتحقق في مفهوم كفاءة حوكمة الشركات، حيث يوفر العلاقة بين المدخلات (عناصر حوكمة الشركات) والمخرجات (أداء الشركة). لذلك سيتم الاعتماد في هذا البحث على قياس حوكمة الشركات من خلال تحديد درجة كفاءة حوكمة الشركات.

٦-٣-٣ تحليل تأثير كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية والأتعاب

واشتقاق الفرض الثاني للبحث

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية العلاقة بين حوكمة الشركات وأتعاب المراجعة، واختلفت النتائج التي تم التوصل إليها بشأن اتجاه هذه العلاقة، فالدراسات (Griffin et al., 2008; Chahine and Fialatotchev, 2011; wu, 2012; Lee et al., 2015) توصلت إلى أن تلك العلاقة علاقة عكسية، حيث تقل أتعاب المراجعة مع زيادة الالتزام الحوكمي للشركة. وتوضح تلك الدراسات أن السبب في ذلك يرجع إلى أن التزام الشركة بقواعد ومبادئ الحوكمة ينعكس إيجاباً على كفاءة الشركة ويزيد من فاعلية هيكل الرقابة الداخلية مما يحسن من جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية، وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض الجهد والوقت المطلوب لعملية المراجعة وبالتالي تقل أتعاب المراجعة.

ولكن توصلت الدراسات (Hay et al., 2008; Zaman et al., 2011; AbdulWahab et al., 2011; Narcisa, 2016; AbdulMalik and Ahmed, 2016; Farooq et al., 2018) لنتيجة مختلفة، فقد استنتجت أن العلاقة بين حوكمة الشركات وأتعاب المراجعة علاقة إيجابية. وترجع هذه الدراسات السبب في ذلك إلى أن مجلس الإدارة في الشركات التي تتمتع بمستوى مرتفع من الالتزام الحوكمي يطلب مراجعة ذات جودة مرتفعة. وهذا يؤدي إلى زيادة جهد وساعات عمل المراجعة مما يزيد أتعاب المراجعة. ولاختلاف نتائج الدراسات السابقة فإنه يصعب تحديد أو توقع هذه العلاقة في مصر إلا بعد اختبارها.

وبالنسبة لتأثير كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، فكما أوضحنا سابقاً أن معظم الدراسات السابقة أوضحت أن العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة علاقة عكسية. وبما أن نظرياً العلاقة بين الأتعاب وحوكمة الشركات علاقة غير واضحة وغير محددة الاتجاه، فقد تؤدي كفاءة حوكمة الشركات إلى التأثير الإيجابي على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، أي تقوي هذه العلاقة. وقد يحدث ذلك في حالة أن تكون العلاقة بين الأتعاب والحوكمة علاقة سلبية. أو قد تؤدي كفاءة حوكمة الشركات إلى التأثير السلبي على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة أي تُضعف هذه العلاقة. وقد يحدث ذلك إذا كانت العلاقة بين الأتعاب والحوكمة علاقة إيجابية.

ولقد قامت دراسة (Mitra et al., 2019) باختبار تلك العلاقة في البيئة الأمريكية، واتضح أن حوكمة الشركات تؤثر إيجابا على العلاقة العكسية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، وذلك في حالة توفر الخصائص التي تُزيد من كفاءة وفاعلية مجلس الإدارة.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين كفاءة حوكمة الشركات وأتعاب المراجعة غير محددة وغير واضحة إلا أنه قد تؤثر كفاءة الحوكمة على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة سواء بالسلب أو بالإيجاب. وبالتالي يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني كما يلي:

ف٢: يختلف التأثير السلبي للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كفاءة حوكمة الشركات.

٦-٤ الدراسة التطبيقية

لتحقيق هدف البحث وفي ضوء مشكلته وحدوده يتم اختبار فرضي البحث من خلال الدراسة التطبيقية، والتي تمكن الباحثة من استخلاص النتائج وإبداء التوصيات. وذلك كما يلي:

٦-٤-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فرضي البحث ومن ثم اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية للفريق الإداري للشركة وأتعاب المراجعة، بالإضافة إلى مدى تأثر هذه العلاقة بكفاءة حوكمة الشركات (Mitra et al., 2019).

وللوصول لهذا الهدف سوف تتناول الباحثة كلا من؛ تجميع البيانات الفعلية للشركات التي تمثل عينة البحث وذلك من واقع القوائم المالية السنوية لها، بالإضافة إلى توصيف وقياس متغيرات الدراسة بشكل دقيق يُمكن من إجراء الدراسة التطبيقية بشكل سليم، كما يلي:

٦-٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتضمن مجتمع الدراسة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. وتم الاقتصار على الشركات المقيدة لأنها ملتزمة بنشر قوائمها المالية وتقديمها للهيئة العامة للرقابة المالية.

ولقد صنفت البورصة المصرية في عام ٢٠٢٠م^{١٣} الشركات المقيدة لديها في سبعة عشر قطاعا، ويوضح ملحق رقم (١) الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تبعا للقطاعات المختلفة.

ولقد تم سحب عينة البحث من مجتمع الدراسة، بحيث تم استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية. وذلك لأن هذه المنشآت تختلف عن المنشآت الأخرى من حيث هيكل أصولها وعمليات تحقق الإيراد وتوليد الأرباح. كما أنها تخضع لقواعد تنظيمية خاصة بها تختلف عن القواعد التي تخضع إليها الشركات الأخرى، قياسا على دراسة (Demerjian et al., 2012).

ولأن هدف الدراسة هو بحث العلاقة بين القدرة الإدارية وأتباع مراقب الحسابات فقد تم استبعاد الشركات التي يتم مراجعتها من خلال الجهاز المركزي للمحاسبات. حيث أنه جهاز تابع للدولة المصرية ولا يتلقى أتباعه من الشركة، كما يصعب ربط مرتبات مراقبي الحسابات التابعين لهذا الجهاز بمراجعات بعينها تتم للشركات. لذلك ستقتصر عينة البحث على الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب المراجعة العاملة في مصر.

كما ستقتصر العينة على الشركات التي تتوافر بياناتها كاملة خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩. وتشتمل هذه البيانات على البيانات المالية المتوفرة في القوائم المالية المنشورة والتي في الغالب تكون متاحة على الموقع الإلكتروني مباشر معلومات (مصر)^{١٤}. أو المعلومات عن أتباع المراجعة والتي تكون متاحة في محاضر اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتي تكون متاحة على موقع البورصة المصرية أو موقع الشركة على الإنترنت.

وبأخذ العوامل السابقة في الاعتبار فإن عينة البحث تتكون من ٧٠ شركة من القطاعات المختلفة عن الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩، أي تتكون من ٤٢٠ مشاهدة. ويوضح جدول رقم (١) عدد الشركات التي تمثل عينة البحث موزعة على القطاعات المختلفة.

^{١٣} للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى www.egx.com.eg

^{١٤} www.mubasher.info/market/egx.

جدول ١: عينة الدراسة مقسمة إلى قطاعات

م	قطاعات البورصة المصرية	عدد الشركات (عينة البحث)
١	قطاع الموارد الأساسية	٩
٢	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	٥
٣	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٥
٤	قطاع العقارات	٩
٥	قطاع السياحة والترفيه	٦
٦	قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ	١٣
٧	قطاع الطاقة والخدمات المساندة	٢
٨	قطاع التجارة والموزعون	٣
٩	قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية	٣
١٠	قطاع المنسوجات والسلع المعمرة	٦
١١	قطاع مواد البناء	٧
١٢	قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف	٢
الإجمالي		٧٠ شركة

٦-٤-٣ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يتم توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية كما يلي:

أولاً: المتغير المستقل: درجة القدرة الإدارية MA.Score

اتضح من الدراسة النظرية أن المقياس الكمي المقبول للقدرة الإدارية هو مقياس درجة القدرة الإدارية MA.Score والذي تم تقديمه في دراسة (Demerjian et al., 2012). وكما أوضحنا سابقاً فإن هذا المقياس بقيس درجة القدرة الإدارية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: قياس الكفاءة الكلية للشركة من خلال تحليل مغلف البيانات^{١٥} DEA^{١٥} ويستخدم هذا التحليل لتقييم الكفاءة لوحدات منفصلة تسمى وحدات اتخاذ القرارات (DMUs) حيث تقوم هذه الوحدة بتحويل المدخلات إلى مخرجات.

ولقد حددت دراسة (Demerjian et al., 2012) المدخلات في هذا التحليل بسبعة مدخلات هي؛ صافي الأصول الثابتة، صافي الإيجارات التشغيلية، صافي نفقات البحوث والتطوير، الشهرة المتحصل عليها من عمليات الاستحواذ أو الاندماج، الأصول غير الملموسة الأخرى، تكلفة

^{١٥} يعد (DEA) من طرق البرمجة الرياضية Mathematical programming لتقدير دوال الحدود القصوى للأداء، وبالتالي قياس الكفاءة.

المخزون، والمصروفات البيعية والإدارية بعد خصم أي إيجارات تشغيلية أو مصروفات بحوث وتطوير متضمنة فيها. أما المخرجات فتتمثل في المبيعات.

وبالنظر للبيانات المتاحة في القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية المتضمنة في عينة البحث، يتضح أنه لا يوجد رقم منفصل في القوائم المالية لكل من الإيجارات التشغيلية، ونفقات البحوث والتطوير، أما باقي المدخلات والمخرجات فإنها متاحة في القوائم المالية. ولقد وضعت دراسة (Demerjian et al., 2012) حلا لهذه المشكلة، حيث أوضحت أن هذه النفقات عندما لا تكون في أرقام منفصلة في القوائم المالية فإنها تكون متضمنة في المصروفات العمومية والإدارية، وبالتالي عند قياس الكفاءة الكلية للشركة يمكن الاعتماد على خمس مدخلات. وبالتالي تظهر معادلة قياس الكفاءة الكلية للشركة كما يلي:

$$\text{Max}\theta = \frac{\text{Sales}}{V1\text{COGS} + V2\text{SG\&A} + V3\text{PPE} + V4 \text{Goodwill} + V5\text{OtherIntan}}$$

حيث أن:

Sales	المبيعات	المخرجات:
COGS	تكلفة المبيعات	المدخلات:
SG&A	المصروفات البيعية والإدارية	
PPE	صافي الأصول الثابتة	
Goodwill	الشهرة	
OtherIntan	الأصول غير الملموسة الأخرى	

وبالقيام بتحليل مغلف البيانات DEA السابق للمدخلات والمخرجات المحددة، فإن القيمة المستخرجة منه تعبر عن الكفاءة الكلية للشركة. وهي قيمة تتراوح بين الصفر للشركات الأقل كفاءة والواحد الصحيح للشركات الأكثر كفاءة والتي تحقق أفضل استغلال للموارد (المدخلات) لتحقيق النواتج (المخرجات) بالمقارنة بالشركات الأخرى لنفس القطاع.

ولقد تم القيام بهذا التحليل من خلال برنامج ¹⁶DEAP وهو برنامج متخصص في حساب مؤشرات الكفاءة بطريقة DEA. والنتائج المستخرجة من هذا التحليل تمثل الكفاءة الكلية للشركة

¹⁶ قامت جامعة (UNE) The university of new England بتوفير نسخة من برنامج DEAP متاحة على الانترنت.

والتي تستخدم كمتغير تابع لنموذج الانحدار الذي من خلاله يتم تحديد درجة القدرة الإدارية في المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: قياس درجة القدرة الإدارية من خلال تعديل الكفاءة الكلية للشركة. وذلك لأن الكفاءة الكلية للشركة ترجع إلى الإدارة والشركة. ولقياس درجة القدرة الإدارية أو بمعنى آخر تحديد الكفاءة التي ترجع للإدارة فقط، يتم استبعاد تأثير بعض خصائص الشركة التي تؤثر على الكفاءة الكلية.

وأوضحت دراسة (Demerjian et al., 2012) أن تلك الخصائص تتمثل في حجم الشركة، الحصة السوقية للشركة، مدى توفر التدفق النقدي الحر، المرحلة العمرية للشركة. بالإضافة إلى استبعاد الخصائص التي تمثل تحدياً لإدارة الشركة وينتج عنها إعاقة جهود الإدارة وهي مدى تعقد العمليات من خلال القطاعات التشغيلية التي تعمل بها الشركة، ومدى وجود عمليات بالعملة الأجنبية كمؤشر للعمليات التجارية الدولية.

ويتم استبعاد تلك الخصائص من خلال نموذج انحدار، ويتم استخدام انحدار Tobit^{١٧} لأنه الملائم لبيانات الكفاءة الكلية للشركة، ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$\text{Firm efficiency}_i = \alpha + \beta_1 \text{Ln}(\text{Total Assets})_i + \beta_2 \text{Market Share}_i + \beta_3 \text{Free Cash Flow Indicator}_i + \beta_4 \text{Ln}(\text{Age})_i + \beta_5 \text{Business Segment Concentration}_i + \beta_6 \text{Foreign Currency Indicator}_i + \text{Year}_i + \varepsilon_i$$

حيث أن

Firm efficiency: الكفاءة الكلية للشركة التي تم قياسها في المرحلة الأولى.

α : قيمة الثابت Constant في معادلة الانحدار.

Ln(Total Assets): اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول للشركة أ

Market Share: الحصة السوقية للشركة: وتقاس بنسبة مبيعات الشركة

لإجمالي مبيعات الصناعة (القطاع)

Free Cash Flow Indicator: مؤشر التدفق النقدي الحر: يأخذ قيمة (١) إذا كان

التدفق النقدي الحر موجب، ويأخذ القيمة (صفر) إذا

كان غير ذلك.

^{١٧} يستخدم انحدار Tobit عندما يكون المتغير التابع في نموذج الانحدار محدود بمدى معين.

- Ln(Age)**: اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة. ويتمثل في عدد السنوات منذ قيد الشركة في البورصة حتى السنة t
- Business Segment Concentration**: تركز قطاع الأعمال: ويقاس بنسبة مبيعات قطاع الأعمال الفردي للشركة إلى إجمالي مبيعات الشركة. وإذا كان ليس لدى الشركة قطاعات أعمال فإن نسبة التركيز تكون واحد صحيح.
- ForeignCurrency Indicator**: مؤشر العملة الأجنبية: يأخذ قيمة (1) إذا كان هناك إفصاح في القوائم المالية عن أرباح أو خسائر ترجمة العملات الأجنبية (أى قيمة غير صفرية)، ويأخذ القيمة (صفر) إذا لم يتم الإشارة إلى ذلك.
- Year Indicator**: التأثير الثابت للسنة Year fixed effect
- ε : الخطأ العشوائي

وتتحدد درجة القدرة الإدارية من خلال بواقي تحليل الانحدار Residual (النسبة غير المفسرة) في نموذج الانحدار السابق.

ثانياً: المتغير التابع: أتعاب المراجعة Audit Fees

يتم قياس أتعاب المراجعة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمبلغ الأتعاب التي يحصل عليها مكتب المراجعة الذي يقوم بالمراجعة السنوية للشركة i عن السنة t وذلك قياساً على دراسات (Hallak and Silva, 2012; Salehi and Soorestani, 2019; Super and Shil, 2019; Hollingsworth et al., 2020) ويظهر مبلغ الأتعاب في محضر الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية للشركة i عن السنة المالية $t-1$ في فقرة منفصلة تحت عنوان تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه.

ثالثاً: متغيرات الرقابة

تم استخدام بعض متغيرات الرقابة التي تؤثر على المتغير التابع ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، وتم إضافة هذه المتغيرات لضبط العلاقة بين المتغير المستقل (درجة القدرة الإدارية) والمتغير التابع (أتعاب المراجعة) وتتمثل تلك المتغيرات فيما يلي:

- حجم الشركة: Firm Size ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية t قياساً على (Hallak and Silva, 2012; Salehi and Soorestani, 2019; Super and Shil, 2019; Hollingsworth et al., 2020)
- درجة الرفع المالي: Leverage ويقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (نسبة الدين)، قياساً على (Abu Rishah and Al-Saeed, 2014; Salehi and Soorestani, 2019; Berglund et al., 2018)
- ربحية الشركة: Profitability وتقاس بمعدل العائد على الأصول (ROA) (صافي الربح / إجمالي الأصول) قياساً على (Afesha, 2015; Salehi and Soorestani, 2019; Baik, 2018)

ومن المتغيرات السابقة يمكن صياغة نموذج الدراسة لاختبار الفرض الأول كما يلي:

$$\text{Ln.Fees}_{it} = \alpha + \beta_1 \text{MA.score}_{it} + \beta_2 \text{Ln.F.size}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \beta_4 \text{ROA}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

Ln.Fees _{it}	اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة للشركة i عن السنة t
α	قيمة الثابت Constant في معادلة الانحدار
β ₁ MA.score _{it}	معامل الانحدار لدرجة القدرة الإدارية
β ₂ Ln.F.size _{it}	معامل الانحدار لحجم الشركة
β ₃ LEV _{it}	معامل الانحدار لدرجة الرفع المالي
β ₄ ROA _{it}	معامل الانحدار لمعدل العائد على الأصول
ε _{it}	الخطأ العشوائي

رابعاً: المتغير المعدل: كفاءة حوكمة الشركات Corporate Governance Efficiency

يستخدم المتغير المعدل Moderating variable ليعدل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (Agussalim et al., 2020). وكما اتضح من الدراسة النظرية فإن قياس التزام الشركة حوكمياً من خلال قياس كفاءة حوكمة الشركة فيها، يعد المقياس الأنسب لهذه الدراسة من وجهة نظر الباحثة.

ويتم قياس كفاءة حوكمة الشركات من خلال تحليل مغلف البيانات DEA بحيث يتم فيه إيجاد علاقة بين المدخلات متمثلة في عناصر حوكمة الشركات والمخرجات متمثلة في أداء الشركة. وبالتالي يتم في هذا المقياس الربط بين الأداء الفعلي للشركة وحوكمتها. ولقد اختلفت الدراسات السابقة ومنها دراسات (Kusuma and Ayumardani, 2016; Ionela and Marioara, 2017; Meah, 2019; Yang et al., 2020; Shahwan and Habib, 2020) على تحديد عناصر حوكمة الشركات والتي تمثل المدخلات، كما اختلفت على العناصر التي يمكن من خلالها قياس أداء الشركة والتي تمثل المخرجات. ولقد قامت الباحثة باختيار المدخلات والمخرجات بناءً على هذه الدراسات وبما يتناسب مع عينة الدراسة وما يتوفر من معلومات. ويظهر نموذج كفاءة حوكمة الشركات كما يلي:

$$\text{Max}\theta = \frac{\text{EPS} + \text{ROE} + \text{ROS}}{\text{BD. duality} + \text{BD. size} + \text{CON. WN} + \text{Aud. size} + \text{Aud. Ind}}$$

حيث أن:

المخرجات: EPS ربحية السهم: وتقاس بنسبة صافي الربح لكل سهم. قياسا على: Shahwan and Habib (2020).

ROE معدل العائد على حقوق الملكية: ويقاس بنسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية. قياسا على: Yang et al., (2020).

ROS معدل العائد على المبيعات: ويقاس بنسبة صافي الدخل إلى المبيعات. قياسا على: Shahwan and Habib (2020).

المدخلات: BD.duality الازدواجية في منصب رئيس مجلس الإدارة مع منصب المدير التنفيذي (العضو المنتدب): ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان هناك فصل بين المنصبين، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: Yang et al., (2020).

BD.size حجم مجلس الإدارة: ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة. قياسا على: (Kusuma and Ayumardani, 2016; Meah, 2019).

CON. WN تركيز الملكية: ويقاس بنسبة الأسهم التي يمتلكها أكبر المساهمين إلى إجمالي عدد الأسهم، بحيث يكون وسيلة للرقابة على الشركة. قياسا على: Meah (2019).

Aud.size حجم لجنة المراجعة: وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة بالشركة. قياسا على: (Kusuma and Ayumardani, 2016; Meah, 2019; Yang et al., 2020).

Aud.Ind استقلال لجنة المراجعة: ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان أعضاء لجنة المراجعة مستقلين، ويأخذ قيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: Meah (2019).

ويمثل هذا النموذج أحد نماذج البرمجة الخطية ولقد تم تشغيله من خلال برنامج DEAP وهو برنامج متخصص في حساب مؤشرات الكفاءة بطريقة DEA وتبعا لنوعية البيانات فإن النموذج المستخدم هو Malmquist DEA لأنه الملائم لبيانات هذا النموذج (Shahwan and Habib, 2020).

وبعد إدخال المتغير المعدل على النموذج الأول فإنه يمكن صياغة نموذج الدراسة لاختبار الفرض الثاني كما يلي:

$$\text{Ln. Fees}_{it} = \alpha + \beta_1 \text{MA.score}_{it} + \beta_2 \text{CG.efficiency}_{it} + \beta_3 (\text{MA.score} * \text{CG.efficiency})_{it} + \beta_4 \text{Ln.F.size}_{it} + \beta_5 \text{LEV}_{it} + \beta_6 \text{ROA}_{it} + \varepsilon_i$$

حيث أن:

Ln.Fees _{it}	اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة للشركة i عن السنة t
α	قيمة الثابت Constant في معادلة الانحدار
$\beta_1 \text{MA.score}_{it}$	معامل الانحدار لدرجة القدرة الإدارية
$\beta_2 \text{CG.efficiency}_{it}$	معامل الانحدار لدرجة كفاءة حوكمة الشركات
$\beta_3 (\text{MA.score} * \text{CG.efficiency})_{it}$	معامل الانحدار للأثر التفاعلي للقدرة الإدارية وكفاءة حوكمة الشركات
$\beta_4 \text{Ln.F.size}_{it}$	معامل الانحدار لحجم الشركة
$\beta_5 \text{LEV}_{it}$	معامل الانحدار لدرجة الرفع المالي
$\beta_6 \text{ROA}_{it}$	معامل الانحدار لمعدل العائد على الأصول
ε_{it}	الخطأ العشوائي

٦-٤-٤ أدوات التحليل الإحصائي

تبعاً لنوعية بيانات الدراسة فإنها أحد أنواع البيانات الطولية Longitudinal التي يتم تجميعها لمفردات العينة خلال فترة زمنية معينة (McManus, 2011). وتمثل هذه البيانات مزيجاً من بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data عن شركة واحدة لفترة معينة من الزمن، وبيانات مقطعية Cross Sections Data عن عدة شركات. وعندما يتم الدمج بين هاتين النوعين يؤدي إلى إنتاج بيانات مقطعية تأخذ في حسابها الزمن وهو ما يُطلق عليه panel data.

واعتمدت الباحثة على نموذج بيانات panel data حتى تتجنب العيوب في النماذج المعتمدة على السلاسل الزمنية فقط، أو البيانات المقطعية فقط. كما أن نموذج panel data يقلل من الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (McManus, 2011). والبرنامج الإحصائي الذي يتناسب مع هذا النوع من البيانات هو برنامج Eviews^{١٨}. وقبل إيجاد العلاقة بين المتغيرات سيتم إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات كما يلي:

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variables.

جدول ٢: التحليل الوصفي descriptive analysis لمتغيرات الدراسة

	Ln.Fees	Fees	MA.score	CG.Efficiency	F. size	Ln. F. size	LEV	ROA
Mean	11.44714	150978.8	0.088223	0.398395	1.69E+09	20.23565	0.373039	0.050195
Median	11.40756	90000.00	0.087265	0.3175	7.18E+08	20.39262	0.370465	0.037279
Maximum	13.99783	1200000.	0.219945	1	1.66E+10	23.53561	1.464309	0.471857
Minimum	9.546813	14000.00	0	0	31056535	17.25132	0.000806	-0.39308
Std. Dev.	0.957821	176400.1	0.081083	0.372704	2.57E+09	1.540318	0.235868	0.098566
Skewness	0.265562	2.601473	0.131294	0.439382	2.745887	-0.02396	0.619339	0.270212
Kurtosis	2.61738	10.55048	1.345374	1.718488	11.68056	2.004678	3.744444	5.444887
Jarque-Bera	7.498579	1471.407	49.11793	42.25376	1846.455	17.37685	36.54912	109.7168
Probability	0.023534	0.000000	0	0	0.000000	0.000169	0.000000	0
Sum	4807.8	63411088	37.05353	167.326	7.12E+11	8498.974	156.6766	21.08186
Sum Sq. Dev.	384.3992	1.30E+13	2.7547	58.20242	2.76E+21	994.1113	23.31062	4.070662
Observations	420	420	420	420	420	420	420	420

^{١٨} تم الاستعانة بالإصدار العاشر للبرنامج، متاح على <http://www.eviews.com>

أ- التحليل الوصفي للمتغير التابع (أتعاب المراجعة Fees)

يتضح من الجدول السابق للتحليل الوصفي لأتعاب المراجعة بالجنيه المصري أن الوسط الحسابي لها يبلغ ١٥٠٩٧٨,٨ جنيه، وأن أغلبية مكاتب المراجعة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ تحصل على أتعاب تبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه.

ولاختبار نوع التوزيع الذي يتبعه المتغير التابع (الأتعاب معبرا عنها بالجنيه المصري) فيتم تحديد درجة الإلتواء Skewness والتي اتضح أنها تساوي ٢,٦ والتي ينبغي أن تكون صفرا عند التوزيع الطبيعي. وأيضا يتم تحديد درجة التفرطح Kurtosis والتي تساوي في الجدول السابق ١٠,٥٥ والتي ينبغي أن تساوي ٣ عند التوزيع الطبيعي. وبالتالي هذا المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وللتغلب على هذه المشكلة تم التعبير عن المتغير التابع باللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة LN (Fees)، ومن الجدول السابق يتضح أن درجة الالتواء أصبحت قريبة من الصفر وتساوي ٠,٢٦، كما أن درجة التفرطح أصبحت تساوي ٢,٦ قريبة من ٣ وبالتالي يمكن اعتبار هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي في ظل عينة حجمها ٣٠ فأكثر (السواعي، ٢٠١١، ص ١١٥).

ب- التحليل الوصفي للمتغير المستقل (درجة القدرة الإدارية MA.score)

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لدرجة القدرة الإدارية يبلغ ٨,٨% وأن أعلى درجة للقدرة الإدارية في الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ تبلغ ٢٢% تقريبا، كما أن أغلبية إدارات الشركات حصلت على درجة ٨,٧%. ويتبع هذا المتغير التوزيع الطبيعي، لأن درجة الالتواء قريبة من الصفر حيث تبلغ ٠,١٣ ودرجة التفرطح تبلغ ١,٣.

ج- التحليل الوصفي للمتغير المعدل (كفاءة حوكمة الشركات CG. efficiency)

يتضح من التحليل الوصفي لكفاءة حوكمة الشركات أن الوسط الحسابي لهذا المتغير يبلغ ٣٩,٨% وكما أوضحنا سابقا أن هذا المتغير يمثل علاقة بين المدخلات التي تتمثل في بعض عوامل حوكمة الشركات والمخرجات التي تمثل نتائج الشركة. لذلك تتحدد درجة كفاءة حوكمة الشركات في ضوء المدخلات والمخرجات التي تم تحديدها في هذه المعادلة. ومن الجدير بالذكر أن في هذه المعادلة يتم الحصول على أعلى درجة ثم يتم قسمة كل درجة لكل شركة في كل سنة على الدرجة القصوى، لذلك تتراوح درجة الكفاءة بين الواحد الصحيح والصفر، وتكون درجة الكفاءة السالبة صفرا.

كما يتضح أن أغلبية الشركات في الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ حصلت على درجة كفاءة تبلغ ٣٢% تقريبا. ويتبع هذا المتغير التوزيع الطبيعي، لأن درجة الالتواء قريبة من الصفر حيث تبلغ ٠,٤، ودرجة التفرطح تبلغ ١,٧، وذلك لأن حجم العينة كبير يبلغ ٤٢٠ مشاهدة.

د- التحليل الوصفي للمتغير الرقابي الأول (حجم الشركة F.size)

يتضح من جدول التحليل الوصفي لحجم الشركة والذي يمثل قيمة إجمالي أصول الشركة معبرا عنها بالجنيه المصري، أن الوسط الحسابي لحجم الشركة يبلغ ١٦٩٠ مليار جنيه. ويتراوح حجم الشركات في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ بين ٣١ مليون جنيه و ١٦٦٠٠ مليار جنيه.

وباختبار نوع التوزيع الذي يتبعه هذا المتغير يتضح أنه لا يتبع التوزيع الطبيعي، لأن درجة الالتواء تبلغ ٢,٧٤ ودرجة التفرطح تبلغ ١١,٦٨. وللتغلب على هذه المشكلة تم التعبير عن هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (Ln F. size) حيث تحسنت درجة الالتواء وأصبحت تبلغ -٠.٠٢ أي قريبة من الصفر، كما تحسنت درجة التفرطح فأصبحت ٢ وبذلك يتبع هذا المتغير التوزيع الطبيعي.

هـ- التحليل الوصفي للمتغير الرقابي الثاني (نسبة الرفع المالي LEV)

يتضح من جدول التحليل الوصفي للمتغيرات أن الوسط الحسابي لنسبة الرفع المالي تبلغ ٣٧,٣%، وتتراوح نسبة الرفع المالي للشركات المصرية بين ١٤٦% وصفر%، ولكن أغلبية الشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ لديها نسبة رفع مالي تبلغ ٣٧%.

كما يتضح أن هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، لأن درجة الالتواء ودرجة التفرطح قريبين من الدرجات المطلوبة للتوزيع الطبيعي حيث تبلغ ٠,٦ و ٣,٧ على التوالي.

ز- التحليل الوصفي للمتغير الرقابي الثالث (معدل العائد على الأصول ROA)

يتضح من التحليل الوصفي لمعدل العائد على الأصول أن الوسط الحسابي يبلغ ٥%، وأغلبية الشركات في عينة الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ تحقق عائد على الأصول يبلغ ٣,٧%، كما يتراوح هذا المعدل للشركات المصرية بين ٤٧% و-٣٩%.

وبالنظر لدرجة الالتواء ودرجة التفرطح لهذا المتغير لتحديد نوع التوزيع الذي يتبعه، يتضح أنهما قريبين من الدرجات المطلوبة للتوزيع الطبيعي حيث تبلغ درجة الالتواء ٠,٢٧ ودرجة التفرطح ٥,٤ ولأن حجم العينة كبير فيمكن اعتباره أنه يتبع التوزيع الطبيعي (السواحي، ٢٠١١).

ونستخلص من التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن أعاب المراجعة التي تحصل عليها مكاتب المراجعة المصرية تتفاوت بشكل كبير بين المكاتب. ولكن أغلبية المكاتب تحصل على مبلغ ٩٠ ألف جنيه. كما أن أغلبية إدارات الشركات المصرية لديها درجة للقدرة الإدارية تبلغ ٨,٧% وهذه النسبة منخفضة. أما بالنسبة لكفاءة حوكمة الشركات فهي منخفضة ويمكن تحسينها من خلال زيادة درجة الالتزام الحوكمي للشركات. وبالنسبة لمتغيرات الرقابة فقد تم استخدامها لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل فأتضح من التحليل الوصفي لهما أن حجم الشركات المصرية في إزيد، وأن معظم الشركات لديها نسبة رفع مالي تبلغ ٣٧% وذلك على الرغم من انخفاض معدل العائد على الاصول لمعظم الشركات المصرية.

ثانياً: نتائج تحليل الارتباط

قبل اختبار فرضي البحث ينبغي تحديد الارتباط بين المتغيرات، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون^{١٩} لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات، ويوضح الجدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

جدول ٣: مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation) لمتغيرات الدراسة

	Ln.Fees	MA.score	CG.efficiency	Ln.F.size	LEV	ROA
Ln.Fees	1	-0.00768	0.11199	0.670057	0.27515	0.11879
MA.score	-0.00768	1	0.216412	-0.0243	0.08031	-0.04569
CG.efficiency	0.11199	0.216412	1	0.088113	-0.01259	0.063658
Ln.F.size	0.670057	-0.0243	0.088113	1	0.153005	0.202057
LEV	0.27515	0.08031	-0.01259	0.153005	1	-0.08267
ROA	0.11879	-0.04569	0.063658	0.202057	-0.08267	1

^{١٩} تم الحصول عليه من خلال برنامج Eviews 10

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة ارتباط سالبة بين أتعاب المراجعة ودرجة القدرة الإدارية مما يؤدي إلى توقع وجود علاقة عكسية بينهما حيث يظهر معامل الارتباط بينهما بقيمة سالبة، بينما توجد علاقة ارتباط موجبة بين أتعاب المراجعة وكل من درجة كفاءة حوكمة الشركات وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي لديها ومعدل العائد على الأصول. ويتفاوت معامل الارتباط بينهما كما هو واضح في الجدول السابق. وبشكل عام كلما زاد الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل وقل الارتباط بين المتغيرات المستقلة كلما ازدادت قوة النموذج المستخدم في الدراسة (Baik, et al., 2018).

ثالثاً: نتائج اختبار فرضي البحث

تم الاعتماد على تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares لاختبار فرضي البحث من خلال برنامج Eviews كما يلي:
أ- نتيجة اختبار الفرض الأول
استهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة ودرجة القدرة الإدارية وذلك في ظل متغيرات الرقابة، ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$\text{Ln.Feesit} = \alpha + \beta_1 \text{MA.scoreit} + \beta_2 \text{Ln.F.sizeit} + \beta_3 \text{LEVit} + \beta_4 \text{ROAit} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

جدول ٤: نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول

Dependent Variable: Ln.Fees

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014: 2019

Periods included: 6

Cross-sections included: 70

Total panel (balanced) observations: 420

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MA.score	-0.0732	0.420195	-0.174198	0.8618
Ln.F.size	0.399226	0.022843	17.47718	0
LEV	0.552878	0.112637	4.908485	0
ROA	0.033761	0.354008	0.095367	0.9241
C	3.161865	0.456907	6.920151	0
R ²	0.479541	Mean dependent var		11.44714
Adjusted R ²	0.474525	S.D. dependent var		0.957821
S.E. of regression	0.694321	Akaike info criterion		2.120068
Sum squared resid	200.0639	Schwarz criterion		2.168167
Log likelihood	-440.214	Hannan-Quinn criter.		2.139079
F-statistic	95.59346	Durbin-Watson stat		0.18594
Prob(F-statistic)	0.000000			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (R^2 Adjusted) تبلغ ٠,٤٧٤٥ ، وهذا يعني أن القوة التفسيرية للنموذج مرتفعة، حيث يمكن لأغلب التغيرات تفسيرها من خلال هذا النموذج. كما يتضح إرتفاع المعنوية الكلية للنموذج حيث أن قيمة F الإحصائية تبلغ ٩٥,٥٩٣ بمستوى معنوية ٠,٠٠ وبذلك فإن هذا النموذج صالح لتحقيق هدف الدراسة.

ويتضح من تحليل الانحدار السابق أن العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة علاقة عكسية ولكنها غير معنوية، حيث أن معامل الانحدار (Coefficient) بقيمة سالبة. وبذلك يتم قبول فرض العدم ومن ثم رفض الفرض الأول للبحث. والنتيجة التي تم التوصل إليها بشأن العلاقة العكسية بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة تتماشى مع نتائج الدراسات (Krishnan and Wang, 2016; Li and Luo, 2017; Salehi, et al., 2020)

كما يتضح أن معامل التحديد R^2 يبلغ ٠,٤٧٩٥٤١ وهذا يعني أن ٤٧,٩٥% فقط من التغير في أتعب المراجعة يفسره التغير في درجة القدرة الإدارية (السواعي، ٢٠١١، ص ١٠٩).

وبالنسبة لمتغيرات الرقابة المتمثلة في حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي للشركة، ومعدل العائد على الأصول وعلاقتها بأتعاب المراجعة، فتبعاً لنتائج تحليل الانحدار السابق يتضح أن العلاقة بينهما علاقة إيجابية.

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الأول الذي يوضح العلاقة بين أتعاب المراجعة ودرجة القدرة الإدارية في ظل متغيرات الرقابة كما يلي:

$$\text{Ln. Fees}_{it} = 3.162 - 0.073 \text{ MA.score}_{it} + 0.399 \text{ Ln. F.size}_{it} + 0.553 \text{ LEV}_{it} + 0.034 \text{ ROA}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ب- نتيجة اختبار الفرض الثاني

استهدف هذا الفرض اختبار تأثير درجة كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة وذلك في ظل متغيرات الرقابة. ومن الجدير بالذكر أنه يمكن النظر لهذا الفرض كفرضين (Agussalim et al., 2020):

فرض العدم H0: لا يختلف التأثير السلبي للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كفاءة حوكمة الشركات.

الفرض البديل H1: يختلف التأثير السلبي للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كفاءة حوكمة الشركات.

وبالتالي إذا كانت قيمة $(P)^{20}$ أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) فيتم رفض فرض العدم. أما إذا كانت قيمة (P) أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) فيتم قبول فرض العدم.

وبذلك سيتم قبول أو رفض فرض البحث الثاني تبعاً لمعنوية المتغير التفاعلي $(\text{MA.score} * \text{CG.efficiency})$ ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$\text{Ln. Fees}_{it} = \alpha + \beta_1 \text{ MA.score}_{it} + \beta_2 \text{ CG.efficiency}_{it} + \beta_3 (\text{MA.score} * \text{CG.efficiency})_{it} + \beta_4 \text{ Ln.F.size}_{it} + \beta_5 \text{ LEV}_{it} + \beta_6 \text{ ROA}_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

²⁰ significance probability value (p)

جدول ٥: نتائج تحليل الانحدار للفرض الثاني

Dependent Variable: Fees

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2019

Periods included: 6

Cross-sections included: 70

Total panel (balanced) observations: 420

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MA.score	0.055544	0.62844	0.088383	0.9296
CG.efficiency	0.222352	0.13405	1.65873	0.0979
MA.score*CG.efficiency	-0.72486	1.127394	-0.64295	0.5206
Ln.F.size	0.396335	0.022912	17.29817	0
LEV	0.558808	0.112581	4.963612	0
ROA	0.004565	0.35395	0.012897	0.9897
C	3.149835	0.458893	6.863985	0
R ²	0.483734	Mean dependent var		11.44714
Adjusted R ²	0.476234	S.D. dependent var		0.957821
S.E. of regression	0.693191	Akaike info criterion		2.121503
Sum squared resid	198.4521	Schwarz criterion		2.188841
Log likelihood	-438.516	Hannan-Quinn criter.		2.148118
F-statistic	64.496	Durbin-Watson stat		0.206375
Prob(F-statistic)	0.000000			

ويتضح من الجدول السابق أن القوة التفسيرية للنموذج مرتفعة حيث أن قيمة (Adjusted R²) تبلغ ٠,٤٧٦. وبذلك يمكن تفسير أغلب التغيرات من خلال هذا النموذج. كما يتضح أن هذا النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة بسبب ارتفاع المعنوية الكلية للنموذج وذلك لأن قيمة F الإحصائية تبلغ ٦٤,٤٩٦ بمستوى معنوية ٠,٠٠.

وبالنظر لمعاملات الانحدار يتضح أنه بوجود المتغير المعدل (كفاءة حوكمة الشركات) اختلف اتجاه العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة بصورة غير معنوية، حيث بلغ معامل انحدار الأثر التفاعلي لمتغيري القدرة الإدارية وحوكمة الشركات (-٠,٧٢٤٨٦). وذلك عند قيمة احتمالية ٠,٥٢٠٦. وبذلك يتم قبول فرض العدم. مما يؤدي إلى رفض فرض البحث الثاني.

وهذا يختلف مع ما توصلت له دراسة (Mirta, et al., 2019)، حيث أوضحت أن التزام الشركة بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين العلاقة العكسية بين درجة القدرة الإدارية وأتباع المراجعة. وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التي تمت فيها دراسة (Mirta, et al., 2019) عن البيئة المصرية، كما قد يرجع إلى انخفاض درجة كفاءة حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التي تمثل عينة الدراسة حيث تبلغ في المتوسط نسبة ٣٩,٨% وذلك تبعاً للتحليل الوصفي لدرجة كفاءة حوكمة الشركات.

ومن الجدير بالذكر أن من نتائج تحليل الانحدار السابق يتضح أن العلاقة بين كفاءة حوكمة الشركات وأتباع المراجعة علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية، وذلك يتمشى مع الدراسات (Zaman et al., 2011; Narcisa, 2016; AbdulMalik and Ahmed, 2016; Farooq et al., 2018) وذلك قد يفسر أسباب تغير اتجاه العلاقة بين القدرة الإدارية وأتباع المراجعة بعد إدخال متغير كفاءة حوكمة الشركات كمتغير معدل، بالإضافة إلى التأثير السلبي للمتغير التفاعلي للقدرة الإدارية وكفاءة حوكمة الشركات (MA.score*CG. efficiency).

وبذلك يمكن استنتاج أن عندما تكون العلاقة بين كفاءة حوكمة الشركات وأتباع المراجعة علاقة إيجابية فإنها تؤثر سلباً على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتباع المراجعة أي تُضعف العلاقة بينهما. وهذا يتوافق مع ما تم التوصل إليه في الدراسة النظرية.

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الثاني الذي يوضح تأثير درجة كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين أتباع المراجعة ودرجة القدرة الإدارية في ظل متغيرات الرقابة كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Ln. Fees}_{it} = & 3.15 + 0.055 \text{ MA.score}_{it} + 0.222 \text{ CG. efficiency}_{it} \\ & - 0.725 \text{ MA.score}_{it} * \text{CG. efficiency}_{it} + 0.396 \text{ Ln.F.size}_{it} + 0.559 \text{ LEV}_{it} \\ & + 0.0045 \text{ ROA}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

٦-٤-٥ التحليل الإضافي

للحصول على المزيد من الدقة والوضوح للعلاقة بين القدرة الإدارية وأتباع المراجعة في ظل المتغير المعدل ومتغيرات الرقابة التي تم اختبارها في التحليل السابق، يتم إعادة اختبار فروض الدراسة بعد تعديل النموذج الأساسي وذلك بإضافة متغيرات جديدة تمثل متغيرات رقابة إضافية وهذه المتغيرات يمكن أن تؤثر على المتغير التابع ويكون هناك دراسات سابقة أوضحت هذا التأثير (Baik, et al., 2018). وبعد عمل التحليل الإضافي يتم عمل مقارنة بين نتائجه ونتائج التحليل

الأساسي وذلك لتحديد مدى الاختلاف بينهما وأثر ذلك على النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي.

ويمكن استخدام حجم مكتب المراجعة كمتغير رقابي إضافي بالإضافة إلى أخذ التأثير الثابت Fixed effects للقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة. وذلك قياساً على دراسات (Gul, et al., 2018; Mirta, et al., 2019; Salehi, et al., 2020).

ويتم قياس حجم مكتب المراجعة بمتغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة لديه شراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4، ويأخذ قيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياساً على دراسات (Yuniarti, 2011; Hallak and Silva, 2012; Abu Risheh and Alsaeed, 2014; Afesha, 2015).

ويتم اختبار فرضي البحث في ظل التحليل الإضافي من خلال تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares كما يلي:
أ- نتيجة اختبار الفرض الأول في ظل التحليل الإضافي
لم يتغير هدف هذا الفرض في التحليل الإضافي عن الهدف في التحليل الأساسي، ولكن في هذا التحليل تم إضافة متغيرات جديدة والتي تظهر في نموذج الانحدار التالي:

$$\text{Ln.Fees}_{it} = \alpha + \beta_1 \text{MA.score}_{it} + \beta_2 \text{Ln.F.size}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \beta_4 \text{ROA}_{it} + \beta_5 \text{AUD.F.size}_{it} + \text{Sector}_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

جدول ٦: نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول في ظل التحليل الإضافي

Dependent Variable: Ln.Fees

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014: 2019

Periods included: 6

Cross-sections included: 70

Total panel (balanced) observations: 420

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MA.score	-0.00124	0.3727	-0.00334	0.9973
Ln.F.size	0.259048	0.024043	10.77445	0
LEV	0.555471	0.099737	5.569373	0
ROA	-0.0914	0.321279	-0.2845	0.7762
AUD.F.size	0.789032	0.073239	10.77339	0
C	5.754145	0.477628	12.04733	0
R ²	0.593903	Mean dependent var		11.44714
Adjusted R ²	0.588003	S.D. dependent var		0.957821
S.E. of regression	0.614796	Akaike info criterion		1.881475
Sum squared resid	156.1035	Schwarz criterion		1.948812
Log likelihood	-388.11	Hannan-Quinn criter.		1.90809
F-statistic	100.6663	Durbin-Watson stat		0.266854
Prob(F-statistic)	0.00000			

وبتحليل نتائج تحليل الانحدار الذي يظهر في الجدول السابق يتضح أن قيمة (Adjusted R²) تبلغ ٠,٥٨٨، وبذلك فإن القوة التفسيرية للنموذج ارتفعت في هذا النموذج عن النموذج في التحليل الأساسي بسبب زيادة متغيرات الرقابة في التحليل الإضافي، وبذلك يمكن لأغلب التغيرات تفسيرها من خلال هذا النموذج. كما ارتفعت المعنوية الكلية للنموذج حيث ازدادت قيمة F الإحصائية إلى ١٠٠,٦٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠، وبذلك فإن هذا النموذج مازال صالحا لاختبار العلاقة محل الدراسة.

كما يتضح أن معامل الانحدار (Coefficient) للقدرة الإدارية بقيمة سالبة وهذا يعني أن العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة مازالت علاقة عكسية ولكنها غير معنوية. كما تحسنت قيمة معامل التحديد R² لتبلغ ٠,٥٩٣٩٠٣، وبذلك ٥٩,٣٩% من التغير في أتعب المراجعة يفسره التغير في درجة القدرة الإدارية، مما يعزز النتيجة التي تم التوصل إليها في التحليل

الأساسي ويتمشى ذلك مع دراسة (Krishnan and Wang (2015). ويمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الأول في ظل التحليل الإضافي كما يلي:

$$\text{Ln. Fees}_{it} = 5.754 - 0.00124 \text{ MA.score}_{it} + 0.259 \text{ Ln. F.size}_{it} + 0.55547 \text{ LEV}_{it} - 0.0914 \text{ ROA}_{it} + 0.789 \text{ AUD.F.size}_{it} + \text{Sector}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ب- نتيجة اختبار الفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي

يظل الهدف من الفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي كما في التحليل الأساسي ولم يتغير وهو اختبار تأثير درجة كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين أتعاب المراجعة ودرجة القدرة الإدارية في ظل متغيرات الرقابة الأساسية والإضافية. ويظهر نموذج الانحدار كالتالي:

$$\text{Ln. Fees}_{it} = \alpha + \beta_1 \text{ MA.score}_{it} + \beta_2 \text{ CG.efficiency}_{it} + \beta_3 (\text{MA.score} * \text{CG.efficiency})_{it} + \beta_4 \text{ Ln.F.size}_{it} + \beta_5 \text{ LEV}_{it} + \beta_6 \text{ ROA}_{it} + \beta_7 \text{ AUD.F.size}_{it} + \text{Sector}_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

جدول ٧: نتائج تحليل الانحدار للفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي

Dependent Variable: Ln. Fees

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014: 2019

Periods included: 6

Cross-sections included: 70

Total panel (balanced) observations: 420

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MA.score	-0.07301	0.557592	-0.13093	0.8959
CG.efficiency	0.145547	0.119767	1.215255	0.225
MA.score*CG.efficiency	-0.16805	1.00102	-0.16788	0.8668
Ln.F.size	0.257195	0.024111	10.66719	0
LEV	0.561397	0.099793	5.625593	0
ROA	-0.10159	0.321233	-0.31626	0.752
AUD.F.size	0.784968	0.073327	10.7051	0
C	5.729926	0.480946	11.91387	0
[
R ²	0.596335	Mean dependent var		11.44714
Adjusted R ²	0.588478	S.D. dependent var		0.957821
S.E. of regression	0.614442	Akaike info criterion		1.884991

Sum squared resid	155.1685	Schwarz criterion	1.971568
Log likelihood	-386.848	Hannan-Quinn criter.	1.91921
F-statistic	75.89639	Durbin-Watson stat	0.282771
Prob(F-statistic)	0.000000		

ومن تحليل نموذج الانحدار السابق يتضح إرتفاع القوة التفسيرية لهذا النموذج عن النموذج الأساسي حيث ارتفعت قيمة (R^2 Adjusted) إلى ٠,٥٨٨، وبذلك يمكن تفسير أغلب التغيرات من خلال هذا النموذج. كما يتضح تحسن المعنوية الكلية للنموذج في التحليل الإضافي حيث إزدادت قيمة F الإحصائية إلى ٨٦,٩٣٩٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠ أي أن هذا النموذج مازال صالحا لاختبار العلاقة محل الدراسة.

ومن النظر لمعاملات الانحدار في التحليل السابق يتضح أن بوجود المتغير المعدل ومتغيرات الرقابة الإضافية فإن العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة علاقة عكسية حيث يبلغ معامل الانحدار للقدرة الادارية (-٠,٠٧٣٠١) ولكنها غير معنوية.

وبالنظر لنتائج تحليل الإنحدار لتحديد مدى قبول أو رفض الفرض الثاني للبحث يتضح أن معامل الانحدار للأثر التفاعلي للقدرة الإدارية وحوكمة الشركات يبلغ (-٠,١٦٨٠٥). وذلك عند قيمة احتمالية ٠,٨٦٦٨ أي أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ مما يعزز رفض فرض البحث الثاني. وهذا يعني أن تأثير القدرة الإدارية على أتعب المراجعة لا يختلف باختلاف كفاءة حوكمة الشركات في ظل التحليل الإضافي. وذلك يتمشى مع النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي، ولكن يختلف مع نتائج دراسة (Krishnan and Wang, 2015). ويمكن إرجاع أسباب الاختلاف لنفس الأسباب التي تم تبريرها في النموذج الأساسي وهي؛ اختلاف البيئة محل الدراسة وانخفاض كفاءة حوكمة الشركات في شركات عينة الدراسة.

وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Ln. Fees}_{it} = & 5.729 - 0.073\text{MA.score}_{it} + 0.1455\text{CG.efficiency}_{it} - \\ & 0.168(\text{MA.score} * \text{CG.efficiency})_{it} + 0.257\text{Ln.F.size}_{it} + 0.562 \text{LEV}_{it} - \\ & 0.103\text{ROA}_{it} + 0.785 \text{AUD.F.size}_{it} + \text{Sector}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

٦-٤-٦ تحليل الحساسية

للتحقق من مدى قوة ومتانة robustness النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي فيتم إعادة إجراء التحليل الأساسي مع إجراء بعض التغييرات في النماذج المستخدمة لاختبار فرضي البحث وهو ما يطلق عليه تحليل الحساسية Sensitivity analysis وهذه التغييرات كما أوضحها دراسة (Gan (2019 إما تكون من خلال اختبار الاختيار الذاتي Self-selection test والذي فيه يتم جعل المتغير المستقل الرئيس في التحليل الأساسي متغيراً تابعاً وجعل المتغير التابع متغيراً مستقلاً. ويشترط لذلك أن توجد دراسات سابقة أوضحت أن العلاقة تبادلية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

أو يكون التغيير على التحليل الأساسي من خلال قياس متغيرات النماذج المستخدمة فيه بمقاييس بديلة. وتري الباحثة أن الطريقة الأولى لإجراء تحليل الحساسية في هذا البحث غير ممكنة بسبب عدم منطقية العلاقة التبادلية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فلا يمكن أن تتغير أو تتأثر القدرة الإدارية باختلاف الأتعاب المدفوعة لمراقب الحسابات. وبالتالي لا يوجد دراسات سابقة تدعم هذه العلاقة التبادلية. لذلك سيتم استخدام الطريقة الثانية وهي استخدام مقاييس بديلة لمتغيرات نماذج التحليل الأساسي.

ويمثل الهدف من إجراء تحليل الحساسية هو التحقق من الاختيار السليم لطرق القياس للمتغيرات في التحليل الأساسي. ولتحقيق هذا الهدف سيتم إعادة إجراء التحليل للنماذج المستخدمة في اختبار فرضي البحث في التحليل الأساسي باستخدام مقاييس بديلة للمتغيرات. ويتم استخدام مقاييس بديلة لمتغيرات النماذج بناءً على الدراسات السابقة ذات الصلة. ويعرض الجدول التالي المتغيرات وطرق القياس البديلة المستخدمة فيه.

جدول ٨: قياس المتغيرات في تحليل الحساسية بالمقارنة بالتحليل الأساسي

اسم المتغير	نوع المتغير	طرق القياس في التحليل الاساسي	طرق القياس في تحليل الحساسية
أتعاب المراجعة	متغير تابع	اللوجاريتم الطبيعي للأتعاب المدفوعة لمراقب الحسابات، قياسا على: (Salehi and Soorestani, 2019; Super and Shil, 2019; Hollingsworth et al., 2020)	متغير وهمي، يأخذ قيمة (1) إذا كانت قيمة الأتعاب أكبر من أو تساوي قيمة متوسط الأتعاب في التحليل الأساسي، ويأخذ القيمة صفر إذا كانت قيمة الأتعاب أقل من المتوسط، قياسا على Gan (2019)
درجة القدرة الإدارية	متغير مستقل	البواقي (Residual) من تحليل انحدار Tobit للكفاءة الكلية للشركة، قياسا على: Demerjian et al., (2012)	معدل العائد على السهم (ربحية السهم)(EPS) قياسا على: Veltri, et al.,(2016)
درجة كفاءة حوكمة الشركات	متغير معدل	نتائج نموذج Malmquist DEA للبرمجة الخطية، قياسا على: Shahwan and Habib (2020)	متغير وهمي، يأخذ قيمة (1) إذا كانت درجة كفاءة حوكمة الشركات أكبر من أو تساوي متوسط درجة الكفاءة في التحليل الأساسي، ويأخذ قيمة (صفر) إذا كانت درجة الكفاءة أقل من المتوسط، قياسا على: Mirta, et al.,(2019)
حجم الشركة	متغير رقابي	اللوجاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، قياسا على: (Super and Shil, 2019; Hollingsworth et al., 2020)	متغير وهمي، يأخذ قيمة (1) إذا كانت قيمة إجمالي الأصول أكبر من أو تساوي قيمة متوسط إجمالي الأصول في التحليل الأساسي، ويأخذ قيمة (صفر) إذا كانت قيمة إجمالي الأصول أقل من المتوسط، قياسا على: Gan (2019)
درجة الرفع المالي	متغير رقابي	نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، قياسا على: (Salehi and Soorestani, 2019; Berglund et al., 2018)	نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، قياسا على: Baik et al.,(2018)
معدل العائد على الأصول	متغير رقابي	نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، قياسا على: (Salehi and Soorestani, 2019; Baik, 2018)	متغير وهمي، يأخذ قيمة (1) إذا كانت قيمة معدل العائد على الأصول أكبر من أو تساوي قيمة متوسط معدل العائد في التحليل الأساسي، ويأخذ قيمة (صفر) إذا كانت قيمة معدل العائد أقل من المتوسط، قياسا على: Mirta, et al.,(2019)

ولتحقيق الهدف من تحليل الحساسية يتم إجراء هذا التحليل ثلاث مرات بحيث تكون الأولى من خلال استخدام مقاييس بديلة للمتغير المستقل ومتغيرات الرقابة والمتغير المعدل والابقاء على المقياس الأساسي للمتغير التابع، ثم إجراء التحليل مرة ثانية وتكون عكس الأولى بحيث يتم استخدام المقاييس الأساسية للمتغير المستقل والمتغير المعدل ومتغيرات الرقابة واستخدام مقياس بديل للمتغير التابع. ثم إجراء التحليل للمرة الثالثة بحيث يتم استخدام المقاييس البديلة لكل المتغيرات في النماذج المستخدمة في اختبار فرضي البحث.

ومن الجدير بالذكر أن الهدف من فرضي البحث لن يتغير في تحليل الحساسية عن التحليل الأساسي، كما أن النماذج المستخدمة في التحليل الأساسي لن تتغير في تحليل الحساسية، والذي يتغير فقط هو مقاييس المتغيرات. وتظهر نتائج تحليل الحساسية كما يلي:

أ- نتيجة اختبار الفرض الأول في ظل تحليل الحساسية

كما أوضحنا سابقا أن النماذج المستخدمة في تحليل الحساسية هي نفس النماذج المستخدمة في التحليل الأساسي ولكن بمقاييس بديلة، وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج المستخدم في اختبار الفرض الأول في ظل تحليل الحساسية كما يلي:

جدول ٩: نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول (تحليل الحساسية)

Variable	التحليل الأساسي		تحليل الحساسية الأول		تحليل الحساسية الثاني		تحليل الحساسية الثالث	
	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
MA.score	-0.0732	0.86	-0.02387	0.02	-0.29694	0.21	-0.01502	0.0031
Ln.F.size	0.399226	0	1.006245	0	0.14881	0	0.514404	0
LEV	0.552878	0	1.290203	0	0.194183	0.002	0.221978	0.1325
ROA	0.033761	0.92	0.378648	0.001	-0.3812	0.056	0.030658	0.5152
C	3.161865	0	10.80826	0	-2.7402	0	0.134309	0.0022
R ²	0.479541		0.300187		0.280964		0.274861	
Adjusted R ²	0.474525		0.293441		0.274033		0.267872	
F-statistic	95.59346		44.50381		40.54038		39.32603	
Prob (F-statistic)	0.000000		0.000000		0.000000		0.000000	

يتضمن الجدول السابق نتائج تحليل الحساسية الثلاث مقارنة بنتائج التحليل الأساسي. ويتضح أن في تحليل الحساسية الأول قيمة (Adjusted R²) انخفضت عن التحليل الأساسي لتصبح ٠,٢٩٣٤ وكذلك انخفضت في تحليل الحساسية الثاني والثالث لتصبح ٠,٢٧٤ و ٠,٢٦٧٨ على التوالي. وهذا يعني أن القوة التفسيرية للنموذج في ظل تحليل الحساسية انخفضت عن التحليل

الأساسي. كما أن المعنوية الكلية للنموذج انخفضت عن التحليل الأساسي، حيث أن قيمة F الإحصائية أصبحت ٤٤,٥٠٣٨ ، ٤٠,٥٤٠٣٨ و ٣٩,٣٢٦٠٣ لتحليل الحساسية الثلاثة على التوالي بمستوى معنوية ٠,٠٠.

وبالنظر للعلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة فيتضح من معاملات الانحدار لتحليل الحساسية أن العلاقة بينهما علاقة عكسية لم تتغير عن التحليل الأساسي^{١١}. ولكن انخفض معامل التفسير في تحليل الحساسية عن التحليل الأساسي حيث انخفض معامل التحديد R^2 في تحليل الحساسية الأول ليلعب ٠,٣٠٠١٨، وهذا يعني أن ٣٠% فقط من التغير في أتعب المراجعة يفسره التغير في درجة القدرة الإدارية في ظل تحليل الحساسية الأول منخفضاً بنسبة ١٧,٩% عن التحليل الأساسي. وانخفضت هذه النسبة أكثر في تحليل الحساسية الثاني والثالث ليصبح ٢٨% و ٢٦% على التوالي.

ب- نتيجة اختبار الفرض الثاني في ظل تحليل الحساسية

تظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج المستخدم في اختبار الفرض الثاني في ظل تحليل الحساسية كما يلي:

جدول ١٠: نتائج تحليل الانحدار للفرض الثاني (تحليل الحساسية)

Variable	التحليل الأساسي		تحليل الحساسية الأول		تحليل الحساسية الثاني		تحليل الحساسية الثالث	
	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
MA.score	0.055544	0.9296	-0.01761	0.2133	-0.42213	0.2345	-0.00689	0.316
CG. efficiency	0.222352	0.0979	0.11874	0.1572	0.056254	0.4574	0.072045	0.077
MA.score* CG. efficiency	-0.72486	0.5206	-0.01219	0.5402	0.136145	0.8306	-0.01645	0.089
Ln.F.size	0.396335	0	0.994903	0	0.147242	0	0.509657	0
LEV	0.558808	0	1.287465	0	0.197801	0.002	0.215483	0.143
ROA	0.004565	0.9897	0.368468	0.0002	-0.39522	0.0485	0.023227	0.621
C	3.149835	0	10.76586	0	-2.72619	0	0.108835	0.018
R ²	0.483734		0.303632		0.283896		0.282871	
Adjusted R ²	0.476234		0.293515		0.273493		0.272453	
F-statistic	64.496		30.01286		27.28869		27.1513	
Prob (F-statistic)	0.000000		0		0		0	

^{١١} ولكن كانت العلاقة عكسية معنوية في ظل تحليل الحساسية الأول والثالث فقط.

يحتوي الجدول السابق على نتائج تحليل الحساسية مقارنة بنتائج التحليل الأساسي لاختبار الفرض الثاني. وكما في تحليل الحساسية للفرض الأول فإنه تم إجراء تحليل الحساسية للفرض الثاني ثلاث مرات بنفس الكيفية التي تمت في تحليل الحساسية لاختبار الفرض الأول.

وبتحليل نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول السابق يتضح أن القوة التفسيرية للنموذج في ظل تحليل الحساسية انخفض عن التحليل الأساسي حيث بلغت قيمة (R^2 Adjusted) في تحليل الحساسية الأول ٠,٢٩٣٥، أما في تحليل الحساسية الثاني والثالث فتبلغ ٠,٢٧٣٤٩ و ٠,٢٧٢٤٥ على التوالي. كما انخفضت قيمة F الإحصائية في تحليل الحساسية لتبلغ ٣٠,٠١٢٨ ، ٢٧,٢٨٨٦ و ٢٧,١٥١ على التوالي بمستوى معنوية ٠,٠٠، وبذلك انخفضت المعنوية الكلية للنموذج في تحليل الحساسية عن التحليل الأساسي.

وبالنظر لمعاملات الانحدار في تحليل الحساسية يتضح أن العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة علاقة عكسية وغير معنوية في الحالات الثلاثة لتحليل الحساسية. وهذا يختلف عن نتائج تحليل الانحدار للفرض الثاني في التحليل الأساسي، حيث كانت العلاقة بينهما ليست عكسية. وبالنظر لقوة العلاقة يتضح أنها ضعفت في تحليل الحساسية عن التحليل الأساسي حيث انخفض معامل التحديد R^2 في حالات تحليل الحساسية الثلاثة عن نظيره في التحليل الأساسي، وبذلك فإن التغير في أتعب المراجعة الذي يفسره التغير في درجة القدرة الإدارية انخفض في تحليل الحساسية بنسبة ١٨%، ١٩,٩% و ٢٠% على التوالي مقارنة بالتحليل الأساسي.

ونخلص من تحليل الحساسية السابق أن النماذج المستخدمة في اختبار فرضي البحث في التحليل الأساسي ملائمة لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، والدليل على ذلك أن في ظل تحليل الحساسية الذي تم إجراؤه ثلاث مرات، وبناءً على نتائج تحليل الانحدار لم تختلف نتائجه عن نتائج التحليل الأساسي بشأن قبول ورفض فرضي البحث.

كما أن المقاييس المستخدمة في النماذج لاختبار فرضي البحث في التحليل الأساسي هي أنسب مقاييس حيث بتغيير تلك المقاييس لكل من المتغير التابع مع ثبات المتغيرات الأخرى أو ثبات مقاييس المتغير التابع مع تغيير المقاييس للمتغيرات الأخرى أو تغيير المقاييس لكل المتغيرات فإن القوة التفسيرية للنماذج تنخفض، كما تنخفض المعنوية الكلية للنماذج. بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. مما يعزز سلامة اختيار مقاييس المتغيرات في التحليل الأساسي المعتمدة على نتائج العديد من الدراسات السابقة.

٦-٥ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تأسيسا على ما تقدم من الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص نتائج الدراسة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة كما يلي:

٦-٥-١ نتائج البحث

- استهدف البحث اختبار العلاقة بين درجة القدرة الإدارية للفريق الإداري الذي يقوم بإدارة الشركات وأتعب المراجعة وبعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية توصلت الباحثة لعدة نتائج وهي:
 - تعد القدرة الإدارية من أهم العوامل المساهمة في نجاح وتطور الشركات. وبالنظر لدرجة القدرة الإدارية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية يتضح أنها في الغالب منخفضة لدى معظم الشركات. حيث توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن متوسط درجة القدرة الإدارية في الشركات المصرية تبلغ ٩% تقريبا.
 - تعد أتعب المراجعة من العوامل التي يصعب تفسير أسباب تغييرها وتحديد محدداتها. وبالرغم من الوصول للعديد من تلك المحددات في الدراسة النظرية، إلا أنه بالنظر للأتعب في مكاتب المراجعة المصرية نجد التفاوت الكبير بينهما مما يصعب تحديد العوامل التي تتحكم في تغييرها، وبالتالي يصعب تحديد محدداتها. ولكن من اللافت للنظر أن مكاتب المراجعة التي تحصل على أعلى أتعب هي مكاتب المراجعة الكبرى وخاصة المكاتب التي لديها شراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 مما يدل على أن سوق المراجعة في مصر سوق احتكاري أو احتكار قلة.
 - توصلت الدراسة النظرية إلى أن إرتفاع درجة القدرة الإدارية للفريق الإداري الذي يدير الشركة ينعكس بالإيجاب على أداء الشركة سواء التشغيلي أو المالي. كما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، مما يقلل من خطر التكاليف الذي يمكن أن يتعرض له مراقب الحسابات. بالإضافة إلى انخفاض الجهد والوقت المتوقع لعملية المراجعة، لذلك تنخفض أتعب المراجعة مع إرتفاع درجة القدرة الإدارية.
 - توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية علاقة عكسية ولكنها غير معنوية، وتم تعزيز هذه النتيجة من خلال إجراء التحليل الإضافي حيث تم التوصل فيه على نفس النتيجة التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي. كما تم اختبار مدى متانة أو حساسية النموذج المستخدم في اختبار تلك العلاقة من خلال تحليل الحساسية والذي تم فيه إجراء التحليل باستخدام النماذج المستخدمة في التحليل

- الأساسي ولكن باستخدام مقاييس بديلة. وتم التوصل لنفس النتيجة مما يدل على متانة النماذج المستخدمة في التحليل الأساسي.
- توصلت الدراسة النظرية إلى أن العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة قد تتأثر بعدة عوامل ومن أهم هذه العوامل حوكمة الشركات. وتوصلت الدراسة النظرية إلى أن التزام الشركة بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات يؤثر بالإيجاب على أداء الشركة المالي والتشغيلي، مما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية. وهذا يعزز العلاقة العكسية بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة. وهناك جدل علمي حول كيفية القياس الكمي لدرجة التزام الشركة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات، ولكن رأيت الباحثة أن استخدام درجة كفاءة حوكمة الشركات يمثل المقياس الكمي الملائم للبيئة المصرية وبما يتوفر فيها من معلومات عن حوكمة الشركات المصرية المسجلة في البورصة.
- وتحليل الالتزام الحوكمي للشركات المسجلة بالبورصة المصرية مقاسا بدرجة كفاءة حوكمة الشركات يتضح أن معظم الشركات تلتزم بنسبة ٣٩,٨% تقريبا. وهذه النسبة منخفضة وينبغي تضافر الجهود لتدعيم الالتزام الحوكمي للشركات المصرية.
- نتيجة انخفاض درجة كفاءة حوكمة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية لم تتوصل الدراسة التطبيقية إلى دليل بشأن تأثير الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات على العلاقة العكسية بين درجة القدرة الإدارية وأتعب المراجعة، حيث أن تأثير كفاءة حوكمة الشركات كمتغير معدل للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل لم يكن له تأثيرا معنويا.

٦-٥-٢ توصيات البحث

- انطلاقا من مشكلة البحث ومرورا بالدراسة النظرية والتطبيقية ووصولاً لنتائج البحث توصي الباحثة بما يلي:
- الاهتمام من قبل الجهات المعنية بحوكمة الشركات في مصر بزيادة درجة الالتزام الحوكمي للشركات المصرية من خلال اصدار القوانين والتعليمات التي ينبغي أن تتبعها الشركات لتدعيم الالتزام الحوكمي.
- تضافر الجهود داخل الشركات المصرية وتفعيل دور لجان المراجعة في تقديم التوصية المناسبة للجمعيات العامة لاختيار مراقب الحسابات المناسب لطبيعة عمل الشركة مما ينعكس بالإيجاب على الشركة.

- استخدام الطرق والوسائل الملائمة لتحديد أتعاب مراقب الحسابات بحيث يتم من خلالها ربط أداء مراقب الحسابات من حيث الوقت والمجهود والتكلفة بالأتعاب التي يحصل عليها، ولا يتم تركها فقط لجهود التفاوض بين الطرفين.
- جعل درجة القدرة الإدارية أحد المحددات التي من خلالها يمكن تحديد أتعاب المراجعة من قبل الجمعيات العامة للمساهمين.

٦-٥-٣ مجالات البحث المقترحة

- من النتائج والتوصيات السابق عرضها يمكن توضيح بعض البحوث التي قد تكون مهمة مستقبلا من وجهة نظر الباحثة، ومنها:
- العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وجودة المراجعة، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- تأثير درجة الالتزام الحوكمي على العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وجودة المراجعة، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة في ظل التعثر المالي للشركات، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة غير العادية، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- تأثير السوق الاحتكاري للمراجعة في مصر على سياسات تحديد أتعاب المراجعة، مع التطبيق في بيئة الممارسة المهنية في مصر.
- أثر البيانات الضخمة لدى عميل المراجعة على تحديد أتعاب المراجعة، دراسة تجريبية في بيئة الممارسة المهنية في مصر.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، ايهاب عبد الفتاح. ٢٠١٧. قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة- كلية التجارة جامعة عين شمس.

الجندي، تامر عبد العزيز. ٢٠١٥. تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، ٩١ (١): ١ - ٦٥.

الديسبي، محمد عبد القادر. ٢٠١٣. إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتاعاب المراجع ومحتوى تقريره: بالتطبيق على البيئة المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٧٣ (١): ١٥١ - ١٩٠.

السواعي، خالد محمد. ٢٠١١. Eviews والقياس الاقتصادي. دائرة المكتبة الوطنية - الأردن، متاح على: <http://www.dar-alketab.com>

الشواربي، محمد عبدالمنعم. ٢٠١٨. دور دوران أعضاء لجان المراجعة في زيادة فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتاعاب المراجعة الخارجية. مجلة الفكر المحاسبي، ٢٢ (٤): ٢٦٧ - ٣٢٧.

الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠١٦. الدليل المصري لحوكمة الشركات. مركز المديرين المصري، الاصدار الثالث، أغسطس.

امريود، مسعود محمد. ٢٠١٣. استكشاف العوامل المؤثرة على تحديد قيمة أتاعاب مراجع الحسابات الخارجي في ليبيا : دراسة ميدانية. مجلة الاقتصاد والتجارة، (٤): ٢ - ٢٢.

حميدات، محمد محمود ، خليل الرفاعي، وليد عويس، وصالح العموش. ٢٠١٩. الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثرها في جودة التقارير المالية من وجهة نظر مدقي الحسابات الداخليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (٣١): ٤٠-١٨.

راضي، محمد سامي. ١٩٩٤. تحليل العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة دراسة نظرية وميدانية. مجلة التجارة والتمويل، ملحق ٩٩٨: ١-٥٩.

سمرة، ياسر محمد السيد عبدالعزيز. ٢٠١٥. نموذج مقترح لقياس أتعاب المراجعة في ظل بيئة مخاطر الأعمال وزيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث التجارية، ٣٧ (٢): ٤٦٥-٥١٦.

محمد، علي محسن، وسرور، جمال محمد. ٢٠٠٨. العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة في الجمهورية اليمنية : دراسة ميدانية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، ٢٢ (١): ١٣٣-١٦٦.

مليجي، مجدي مليجي. ٢٠١٩. قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٣ (٣): ٢٩٣-٢٧٩.

وزارة الاستثمار. ٢٠٠٥. قواعد حوكمة الشركات المصرية. مركز المديرين المصري، أغسطس.

وزارة الاستثمار. ٢٠٠٦. دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصري

وزارة الاستثمار. ٢٠١١. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية. مركز المديرين المصري، فبراير.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- AbdulMalik S., and Ahmad A. 2016. Audit Fees, Corporate Governance Mechanisms, and Financial Reporting Quality in Nigeria. *DLSU Business & Economics Review*, 26 (1): 122-135.
- AbdulWahab E., Zain M., and James K. 2011. Audit fees in Malaysia: does corporate governance matter? *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 7 (1): 1-27.
- Abernathy J., Kubick T. and Masli A. 2018. Evidence on the relation between managerial ability and financial reporting timeliness. *International journal audit*, 22: 185-196.
- Abu Risheh K., and Al-Saeed M. 2014. The Impact of IFRS Adoption on Audit Fees: Evidence from Jordan. *Accounting and Management Information Systems*, 13 (3): 520-536.
- Aduet D., Kimbro M., Picconi M., and Schaberl P. 2019. The role of managerial ability in firm valuation. *A professional development journal for the consulting disciplines*, July | August: 1-10.
- Afesha T. 2015. Audit Fee Determinants and Audit Quality in Ethiopian Commercial Banks Ethiopian. *Journal of Business & Economics*, 5(2):159-186.
- Agussalim M., Hilda N., and Hapzi A. 2020. The Implementation Quality of Corporate Governance with Corporate Values: Earning Quality, Investment Opportunity Set, and Ownership Concentration Analysis. *Talent Development & Excellence*, 12 (2): 817-829.

- AL-Mutairi A., Naser K., and Al-Enazi N.2017. An Empirical Investigation of Factors Affecting Audit Fees: Evidence from Kuwait. *International Advances in Economic Research*, 23: 333-347.
- Baik B., Brockman P., Farber D., and Lee S. 2018. Managerial Ability and the Quality of Firms' Information Environment. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 33(4): 506-527.
- Beardsley E., Lassila D., and Omer T. 2019. How Do Audit Offices Respond to Audit Fee Pressure? Evidence of Increased Focus on Non audit Services and their Impact on Audit Quality. *Contemporary Accounting Research*, 36 (2): 999-1027.
- Berglund N., Herrmann D., and Lawson B. 2018. Managerial Ability and the Accuracy of the Going Concern Opinion. *Accounting and the public interest*, 18(1): 29-52.
- Brav A., and, Mathews R. 2011. Empty voting and the efficiency of corporate governance. *Journal of Financial Economics*, 99: 289-307.
- Carcello J., Hermanson D., Neal T., and Riley R. 2002. Board Characteristics and Audit Fees. *Contemporary Accounting Research*, 19 (3): 365-384.
- Chahine S., and Igor Filatotchev L. 2011. The effects of corporate governance and audit and non-audit fees on IPO Value. *The British Accounting Review*, 43: 155-172.
- Cosma S., Mastroleo G., and Schwizer P. 2018. Assessing corporate governance quality: substance over form. *Journal of Management & Governance*, 22: 457-493.

- Demerjian P., Lev B., Lewis M., and Mcvay S. 2013. Managerial Ability and Earnings Quality. *The Accounting Review*, 88(2): 463–498.
- Demerjian P., Lev B., and McVay S. 2012. Quantifying Managerial Ability: A New Measure and Validity Tests. *Management science*, 58(7): 1229–1248.
- Demerjian P., Lewis M., and Mcvay S. 2020. How does intentional earnings smoothing vary with managerial ability? *Journal of accounting, auditing & finance*, 35(2): 406–437.
- Doidge C., Karolyi G., and Stulz R. 2007. Why Do Countries Matter so Much for Corporate Governance? *Journal of Financial Economics*, 86: 1–39.
- Farooq M., Kazim I., and Usman M. 2018. Corporate Governance and Audit Fees: Evidence from a Developing Country. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences*, 12 (1): 94–110.
- Felix W., Gramling A., and Maletta M. 2001. The Contribution of Internal Audit as a Determinant of External Audit Fees and Factors Influencing This Contribution. *Journal of Accounting Research*, 39 (3): 513– 534.
- Gan H. 2019. Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency. *Quantitative Finance & Accounting*, 52:1085–1118.
- Geiger, M., and Rama, D. (2006). Audit Firm Size and Going–Concern Reporting Accuracy. *Accounting Horizons*, 20 (1), 1–17.
- Griffin P., Lont D., and Sun Y. 2008. Corporate Governance and Audit Fees: Evidence of Countervailing Relations. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 14 (1): 18–49.

- Gul F., Khedmati M., KiaYang E., and Navissi F. 2018. Managerial Ability, Financial Distress, and Audit Fees. *Accounting Horizons*, 32 (1): 29–51.
- Hallak R., and Silva A. 2012. Determinants of Audit and Non-Audit Fees Provided by Independent Auditors in Brazil. *Revista Contabilidade & Finanças – USP*, 23 (60): 223–231.
- Hay D., Knechel W., and Ling H. 2008. Evidence on the Impact of Internal Control and Corporate Governance on Audit Fees. *International Journal of Auditing*, 12: 9–24.
- Holcomb T., Holmes R., and Connelly B. 2009. Making the most of what you have: managerial ability as a source of resource value creation. *Strategic Management Journal*, 30: 457–485.
- Hollingsworth C., Neal T., and Reid C. 2020. The Effect of Office Changes within Audit Firms on Clients’ Audit Quality and Audit Fees. *Auditing: a journal of practice & theory*, 39 (1): 71–99.
- International Ethics Standards Board for Accountants. 2013. Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants. From: <https://www.ifac.org/system/files/publications>
- Ionela M., and Marioara M. 2017. Efficiency in Corporate Governance – the Sustainability and Accountability Nexus. *Ovidius University Annals, Series Economic Sciences*, XVII (1): 551–555.
- Kabara S., Abdullah F., and Othman A. 2019. The effect of governance code compliance on audit committee diversity and corporate voluntary disclosure: evidence from dynamic panel approach. *Polish Journal of Management Studies*, 20 (1): 223–232.

- Kir K., and Gülpinar V. 2015. Effects of Compliance Ratings With Corporate Governance Principles on Financial Performance in Turkey. *Research Journal of Politics, Economics & Management*, 3 (3): 58-69.
- Krishnan G., and Wang C. 2015. The Relation between Managerial Ability and Audit Fees and Going Concern Opinions. *Auditing: A Journal of Practice & Theory American Accounting Association*, 34 (3): 139-160.
- Kusuma H., and Ayumardani A. 2016. The corporate governance efficiency and Islamic bank performance: an Indonesian Evidence. *Polish Journal of Management Studies*, 13 (1): 111- 120.
- Larcker D., and Richardson S. 2004. Fees Paid to Audit Firms, Accrual Choices, and Corporate Governance. *Journal of Accounting Research*, 42 (3): 625- 658.
- Lee H., Li X., and Sami H. 2015. Conditional Conservatism and Audit Fees. *Accounting Horizons*, 29 (1): 83-113.
- Li Y., and Luo Y. 2017. The contextual nature of the association between managerial ability and audit fees. *Review of Accounting and Finance*, 16 (1): 2-20.
- Loukil L. 2016. The Impact of IFRS on the Amount of Audit Fees: The Case of the Large French Listed Companies. *Journal of Finance & Accounting*, 54 (1-2): 41-68.
- McManus A. 2011. Introduction to Regression Models for Panel Data Analysis. *Indiana University Workshop in Methods*, available at <http://www.Indiana.edu>

- Meah M. 2019. The Efficiency of Corporate Governance on Capital Structure: An Empirical Study from Listed Manufacturing Firms in Bangladesh. *Asian Journal of Accounting and Governance*, 11:13–23
- Mitra S., Jaggi B., and Al-Hayale T. 2019. Managerial over confidence, ability, firm-governance and audit fees. *Review of Quantitative Finance & Accounting*, 52: 841–870.
- Narcisa C. 2016. The influence of the corporate governance mechanisms and audit fees on the financial performance measured with ROA. *Annals of 'Constantin Brancusi' University of Targu-Jiu. Economy Series*, 5: 20–31.
- OECD. 2015. G20/OECD Principles of Corporate Governance, *OECD Publishing, Paris*. From: <http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en>
- Okaro S., Okafor G., Ogbodo C., and Nkamnebe A. 2015. Compliance with Corporate Governance Code and Shareholders' Perception of the Effectiveness of Quoted Companies' Board in Nigeria. *African Journal of Business and Economic Research (AJBER)*, 10 (2 & 3): 143–164.
- Ouni S. 2014. DEA Governance Efficiency Frontier and Credit Rating. *International Journal of Empirical Finance*, 2(3): 106–114.
- Petkevich A., and Prevost A. 2018. Managerial ability, information quality, and the design and pricing of corporate debt. *Quantitative Finance & Accounting*, 51:1033–1069.

- Salehi M., and Soorestani N. 2019. The Effect of Audit Committee and Board of Directors Characteristics' on Audit Fees and Internal Control Quality in Iran. *Revista de Metodos Cuantitativos para la Economia y la Empresa*, (28): 23-42.
- Salehi M., Shiri M., and Hossini S. 2020. The relationship between managerial ability, earnings management and internal control quality on audit fees in Iran. *International Journal of Productivity and Performance Management*. 69 (4): 685-703.
- Shahwan T., and Habib A. 2020. Does the efficiency of corporate governance and intellectual capital affect a firm's financial distress? Evidence from Egypt. *Journal of Intellectual Capital*, 21 (3) 403-430.
- Simunic, D.A. 1980. The pricing of audit services: theory and evidence. *Journal of Accounting Research*, 18 (1): 161-190.
- Super S., and Shil N. 2019. Determinants of Audit Fee in the Manufacturing Sector in Nigeria. *The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, XVIII (2): 62-75.
- Tashfeen R., Hayat S., and Mallik A. 2019. Quality of Corporate Governance Risk Management in Dealing with Unanticipated Events: Evidence from Pakistan. *The Lahore Journal of Business*, 1 (Autumn): 1-24 .
- Veltri S., D'Orio G., and Bonanno G. 2016. Measuring Managerial Ability Using a Two-stage SFA-DEA Approach. *Knowledge and Process Management* 23 (4): 247-258.
- Vintilă G., and Moscu R. 2014. Compliance with the Romanian corporate governance code. Evidences from the companies listed on

- Bucharest stock exchange. *Journal of Public Administration, Finance and Law*, (6): 225-240.
- Wu X. 2012. Corporate governance and audit fees: Evidence from Companies listed on the Shanghai Stock Exchange. *China Journal of Accounting Research*, 5: 321-342.
- Yahyazadehfar M., Shababi H., and Hosseini S. 2015. Investigation of Relationship between Ownership Concentration and Auditing Fees in listed firms of Tehran Stock Exchange. *International Journal of Management, Accounting and Economics*, 2 (8): 891-901.
- Yang G., Gao Y., Liang W., and Zhao J. 2020. Influence of board informal hierarchy on corporate Governance efficiency: an analysis based on psychological Perception. *Revista Argentina de Clínica Psicológica*, XXIX (2): 50-57.
- Yung K., and Chen C. 2018. Managerial ability and firm risk-taking behavior. *Quantitative Finance & Accounting*, 51:1005-1032.
- Yuniarti R. 2011. Audit firm size, audit fee and audit quality. *Journal of global management*, 2 (1): 84-97.
- Zaman M., Hudaib M., and Haniffa R. 2011. Corporate Governance Quality, Audit Fees and Non-Audit Services Fees. *Journal of Business Finance & Accounting*, 38(1) & (2): 165-197.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مصنفة تبعا للقطاعات

م	قطاعات البورصة المصرية	عدد الشركات المدرجة
١	قطاع البنوك	١١
٢	قطاع الموارد الأساسية	١٦
٣	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	١٣
٤	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٥
٥	قطاع العقارات	٣٠
٦	قطاع السياحة والترفيه	٩
٧	قطاع المرافق	١
٨	قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ	٢٥
٩	قطاع الطاقة والخدمات المساندة	٢
١٠	قطاع التجارة والموزعون	٤
١١	قطاع خدمات النقل والشحن	٤
١٢	قطاع الخدمات التعليمية	١
١٣	قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٢٤
١٤	قطاع المقاولات والانشاءات الهندسية	١٠
١٥	قطاع المنسوجات والسلع المعمرة	٦
١٦	قطاع مواد البناء	١٣
١٧	قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف	٣
	الإجمالي	١٧٧ شركة